الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور – خنشلة–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

التخصص:دراسات استراتيجية وأمنية

التعاون الدولي كآلية لمواجهة الأوبئة العالمية (جائحة كورونا)

مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات استراتيجية وأمنية

إعداد الطالب:

- حاجي أسامة

إشراف الدكتورة:

- مومن عواطف

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الرتبة العلمية
أ.د يحياوي هادية	**رئيسا**	**أستاذ التعليم العالي**
د. عواطف مومن	**مشرفا ومقررا**	**أستاذ محاضر قسم – أ –**
أ.ريمة كاية	**مناقشا**	**أستاذ مساعد قسم – أ –**

السنة الجامعية: 2023/2022

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

" وإذا تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم*و لئن كفرتم إن عذابي لشديد"

صدق الله العظيم

" إبراهيم الآية7"

نحمد الله و نشكره على توفيقنا في إنجاز هذه المذكرة، كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذة الدكتورة "مومن عواطف" التي أمدتنا بالمساعدة منذ توليها الإشراف على هذه المذكرة حتى إنهائها و التي لم تبخل علينا بالنصائح و الإرشادات العلمية.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى لجنة المناقشة التي شرفتنا بحضورها.

والشكر الموصول إلى الأستاذة العوادي رحمة

كما نتقدم بالشكر و التقدير إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل بالعون و النصيحة.

و نخص بالذكر زملائنا و أصدقائنا، كما وجب علينا أن نشكر معلمينا و أساتذتنا الذين سهروا على نشأتنا و تعليمنا منذ نعومة أظافرنا إلى يومنا هذا، داعين الله عز و جل أن يجعل هذا و ذاك في ميزان حسناتهم و جزاهم الله خيرا.

و في الأخير نشكر كل أساتذة قسم العلوم السياسية و المؤطرين و العمال.

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى من أفضلهما على نفسي والذين ضحوا من أجلي ، إلى اللذان سارا في دروب الحياة ويسيطران على أذهاني صاحبي القلوب الكبيرة والوجوه الحسنة و الأفعال الطيبة

أمي وأبي الغاليين حفضهما الله ورعاهما.

كما أهدي هذا العمل لكل أفراد عائلتي الكبيرة دون استثناء .

مقدمـــة

يشهد ميدان الصحة العالمية اليوم اهتماما متزايدا ليحتل مكانة مركزية في دوائر البحث وصنع القرار، ويتصاعد هذا الاهتمام في العادة عند وقوع أحداث صحية ذات الوقع الحاد، مثل انتشار وباء عالمي أو لفت الأنظار إلى تواصل معاناة أعداد كبيرة من الناس بسبب أمراض يمكن الوقاية منها أو علاجها، مثل فيروس كورونا (كوفيد-19) ، الإيدز أو السل أو الملاريا، إن هذه القاتلات الجماعية تتسبب في وفاة أو إصابة أعداد من الضحايا البشريين أعظم بكثير مما تسببه الحروب والنزاعات العنيفة في العالم.

إضافة إلى ذلك كله، تكون في أغلب الأحيان سببا في أعباء اقتصادية مرهقة نتيجة الحالة الصحية العامة السيئة التي تخلفها على تلك المجتمعات.

في المقابل وعلى أرض الواقع يعيش العالم في الوقت الحالي كما حدث ذلك من قبل حالة من القلق والذعر بسبب انتشار الوباء العالمي (كوفيد-19) المتعارف عليه باسم" فيروس كورونا"، والذي أدرجته منظمة الصحة العالمية مؤخرا واعتبرته حالة طارئة للصحة العامة تثير قلقا دوليا، حيث تسبب بانهيار المنظومة الصحية في معظم البلدان وتمخض عنه عدد كبير من الإصابات منها من فارق الحياة، ومنها من يتماثل للشفاء، لذلك فإن الدول والمنظمات الدولية لابد أن تعمل ضمن خطة واحدة يكون في مقدمتها آلية لمكافحة هذا الوباء والسعي للمحافظة على وضع التنمية العالمية الشاملة.

ويعتبر التعاون والتضامن الدولي مسؤولية تلقى على عاتق جميع الفواعل المكونة للمجتمع الدولي سواء كانت دول أو منظمات دولية وإقليمية، أو شركات عابرة للقارات أو غيرها من الفواعل الدولية، حيث من ثمار التعاون تؤتي أوكلوها في الحالات الطارئة التي تهدد البشرية بأكملها ولا تستثني منها أحدا، لذلك فإن التعاون الدولي في حالات انتشار الأمراض والأوبئة يعتبر ذات أهمية كبيرة لكونه يشكل طوق النجاة بالنسبة للكثيرين وتحيدا للأفراد في الدول النامية الذين لا يجدون مأوى ولا غذاء ولا دواء بسبب سوء الوضع الصحي في هذه البلدان وقلة الموارد والأدوية ، وعدم توفر المستشفيات المجهزة لتقديم الرعاية الصحية للأفراد بسبب النقص في الكوادر وعدم قدرة المستشفيات على استيعاب أعداد كبيرة من الأفراد.

ويمكن للدول التعاون في تقديم المساعدات المادية والمواد الغذائية والأدوية، والمساعدات الطبية والخدمات الاجتماعية المختلفة، بالإضافة إلى الخدمات الكثيرة والمتعددة التي يمكن تقديمها من جانب الدول والمنظمات الإنسانية الدولية الحكومية وغير الحكومية.

1- أهمية الدراسة:

تأتي هذه الدراسة للبحث عن مدى فعالية آليات التعاون الدولي لمجابهة جائحة كورونا التي تعد أخطر أزمة يشهدها المجتمع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، والبحث في إمكانية تخلي الدولة القومية الفاعل الرئيسي في المعادلة عن منطق المصلحة والحسابات الأنانية، ومنطق الميل إلى السيطرة والهيمنة، من خلال السعي إلى تكثيف الجهود وشحذ الموارد مع باقي الفاعلين في المجتمع الدولي، بهدف القضاء على الجائحة والتخفيف من أضرارها.

2- أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيار الموضوع إلى الأسباب الموضوعية والذاتية التالية:

- ✓ طابع الدولية الذي يميز البحث وماله من صلة وثيقة بالتخصص.
- ✓ حداثة الموضوع على الساحة الدولية والعالمية والذي لايزال يشغلها لحد الساعة.
- ✓ الاهتمام العالمي البالغ بهذا الموضوع.
- ✓ معرفة الآثار الكبيرة التي تسبب فيها الفيروس ومحاولة معرفة الإجراءات المتخذة من أجل الخروج منها.
- ✓ الميول الشخصي لدراسة هكذا مواضيع التي تتسم بالحداثة والتأثير الكبير على المستوى العالمي.

3- طرح الإشكالية:

وفي هذا الصدد يتبلور السؤال الرئيسي في مايلي:

" فيما تتمثل آليات التعاون الدولي في ظل جائحة كورونا؟. "

وسنعالج هذا التساؤل الرئيسي من خلال التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هو واقع التضامن الدولي في مواجهة الأزمة الوبائية العالمية (جائحة كورونا)؟
2. هل كشفت أزمة كورونا عن قوة مفهوم التعاون والتضامن ما بين الدول وقت الأزمات، أم أصبح هذا المفهوم على العكس هشا وضعيفا؟

3. إلى أي مدى نجحت الجهود الدولية سواء على مستوى الدول أو المنظمات أو الأفراد في مكافحة جائحة كورونا ؟

4- فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة اقترحنا الفرضية التالية:

- تحول الازمة إلى جائحة عالمية يستوجب تظافر كل الجهود سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي.

5- أهداف الدراسة :

- ✓ تقديم فهم موجز لظاهرة التعاون الدولي.
- ✓ التعرف على آليات التعاون الدولي في ظل هذه الأزمة الكارثية.
- ✓ تشخيص التحديات التي فرضتها تداعيات أزمة جائحة كورونا على نسق التعاون الدولي.
- ✓ التعرف على دور هيئة الأمم وصندوق النقد الدولي والبنك ومنظمة الصحة العالمية في مواجهة جائحة كورونا.
- ✓ مدى وجود قصور في التعاون الدولي لمواجهة جائحة كورونا.

6 . تحديد مفاهيم ومصطلحات الدراسة :

أ- التعاون الدولي:

لغة:

التعاون لغة هو العون المتبادل أي تبادل المساعدة لتحقيق هدف معين وهذا هو المعنى العام لكلمة تعاون، يقال تعاون القوم أي عاون بعضهم بعضا، واستعان فلانا فلانا، وبه، أي طلب منع العون.
أما مصطلح الدولي فيعرف على أنه:" تبادل المساعدة لتحقيق هدف معين أو نفع مشترك."

اصطلاحا:

اجتماع دولتين أو أكثر بهدف تحقيق غايات مشتركة على كافة الأصعدة والمجالات الدولية والتي تتبلور على هيئة معاهدات ومواثيق دولية.

ب - الأوبئة:

يعرف المرض بأنه الحالة التي يحدث فيها خلل، إما من الناحية العضوية أو العقلية أو الاجتماعية للفرد، ومن شأنه إعاقة قدرة الفرد على مواجهة أقل الحاجات اللازمة.
والمرض المعدي هو مرض يصيب الانسان أو الحيوان ويكون ناتجا عن عدوى، أما الوباء يعني انتشار أو تفشي هذا المرض المعدي بسبب عامل مشترك في مجتمع أو منطقة بدرجة أو بنسبة تزيد بوضوح عن

المستوى العادي المتوقع لانتشار هذا المرض،ويختلف عدد الحالات الدالة على حدوث الوباء تبعا لسبب العدوى، وحجم السكان معرضين وخصائصهم وطريقة التعرض للمسبب ووقت مكان حدوث المرض.

ج-الجائحة:

لغة:

يشتق لفظ جائحة من الفعل جاح جوحا أي عدل عن الطريق إلى غيرها، واجتاحه استأصله وأهلكه والجائحة جمع جائحات وجوائح أي البلية والتهلكة وسنة جائحة جدبة وقاحلة وهي الشدة والنازلة العظيمة وهي مأخوذة من الجوح والاستئصال.

اصطلاحا:

الجائحة هي الأوبئة التي تغزو العالم وتسبب الموت للعديد من الضحايا وعليه فإن الوباء إذا أصبح متفشيا في دول العالم بشكل كبير ولا يخص منطقة جغرافية محددة يصبح جائحة، والجائحة أكبر خطورة لأنها تهدد الإنسانية جمعاء وتسبب خللا في النظام العالمي والجائحة عند فقهاء المسلمين هي الآفة التي تصيب الإنسان ولا دخل له فيها.

د- جائحة كورونا:

لغة:

فيروس كورونا المستجد هو نوع من الفيروسات، جديد من نوعه يصيب الجهاز التنفسي، وفي 8 فيفري 2020 أطلقت لجنة الصحة الوطنية في جمهورية الصين الشعبية تسمية فيروس كورونا المستجد أو الجديد على الالتهاب الرئوي الناجم عن الإصابة بفيروس كورونا، التي عثرت في 22 فيفري الاسم الانجليزي للمرض إلى COVID-19.

ويعني CO هما أول حرفين من كورونا CORONA يعني الفيروس الذي ينتمي إلى العائلات التاجية أما VI فهما اشتقاق لأول حرفين من كلمة VIRUS وحرف D هو أول حرف من كلمة DISEAS وتعني المرض وفقا لتقرير نشرته منظمة اليونيسيف التابعة للأمم المتحدة، وهو فيروس ينتمي إلى نفس عائلة الفيروسات التي تسبب مرض المتلازمة الحادة الوخيمة (سارس) وبعض أنواع الزكام العادي.

اصطلاحا :

فيروس كورونا (كوفيد19) هو سلالة جديدة من الفيروسات التي تنتمي لنفس عائلة الفيروسات التي تسبب مرض المتلازمة الحادة سارس وبعض أنواع الزكام العادي، وهو من الفيروسات التي لم يكن هنالك أي علم بوجودها قبل تفشيها في مدينة ووهان الصينية في 2019.

7- منهج الدراسة:

في مسعى معالجة إشكالية البحث تم الاستعانة بأداة الملاحظة العلمية كآلية لجمع المعلومات من خلال مراقبة تطور جائحة كورونا مع التركيز على الكيفية التي تعاملت بها مختلف أطر التعاون الدولي، كما تم أيضا استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتفسير المعلومات التي تم رصدها عبر الملاحظة العلمية لتحديد أهم التحديات والفرص التي فرضتها جائحة كورونا على ظاهرة التعاون الدولي.

8 - الدراسات السابقة:

رغم حداثة الموضوع وانعدام المراجع من صنف الكتب التي تخوض في "التعاون الدولي كآلية لمواجهة الأوبئة العالمية(جائحة كورونا)" ، لكن تم الاعتماد على مجموعة من المراجع التي تتقاطع مع دراستنا ، ومن أهم هذه المراجع اخترنا منها مايلي:

أ- المقالات:

- مقال بعنوان:" أزمة فيروس كورونا: العولمة ودور جديد للدولة اقتصاديا" لأحمد فايز الهرش، الصادرة في مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة،المجلد الثالث، العدد الثاني، سنة 2020، حيث هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على أثر أزمة كورونا كوفيد-19 على جانبين مهمين: تدخل الدولة في الاقتصاد، ونظام العولمة، فسعى الباحث على البحث في مظاهر تدخل الدولة في ظل تأثيرات فيروس كورونا كوفيد-19، كما حاولت الدراسة التوقف عند آثار الجائحة على العولمة. وخلصت إلى وجود تأثيرات اقتصادية واجتماعية لجائحة كورونا كوفيد-19 وأن الدولة أصبحت أكثر تدخلا في الحياة الاقتصادية، وكذلك نظام العولمة يصبح أكثر تحفظا من خلال انكفاء الدول على الذات في مكافحة الجائحة.
- مقال بعنوان:" التعاون الدولي في ظل جائحة كورونا: تحليل لتحديات وفرص الاعتماد المتبادل الدولي المعقد"، لأسامة عينوش وعبد الوهاب عميري ،الصادرة في المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد الثالث عشر،العدد الخامس، أكتوبر 2021، هدف من خلال هذه الدراسة إلى البحث عن تداعيات جائحة كورونا بوصفها اختبارا لمنظومة التعاون الدولي الراهنة التي تقوم على خاصية الاعتماد المتبادل المعقد، وقد تم التوصل إلى أن جائحة كورونا قد فرضت عدة تحديات على نسق التعاون الدولي أهمها:محدودية دور المؤسسات الدولية المكلفة بالتعاون، هشاشة مبدأ التضامن الدولي وتحدي الأخلاق في ظل تنامي النزعة الأنانية القومية، كما كشفت الأزمة عن عدة فرص أبرزها ضرورة تعميق التعاون الدولي، إعطاء الأولوية للجوانب الصحية والإنسانية، وإشراك منظمات المجتمع المدني العالمي في مختلف العمليات التعاونية.
- مقال بعنوان:" التعاون الدولي في ظل جائحة كورونا" لعزيز عدنان البياتي و مثنى فائق العبيدي، الصادرة في مجلة السياسة العالمية، المجلد الخامس، العدد الثاني، سنة 2021: هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على أن جائحة كورونا تعتبر من الأحداث الجسيمة التي حدثت في

العقود الأخيرة، نتيجة للتداعيات والآثار العميقة التي خلفتها، ويحاول للوقوف على الآثار والانعكاسات الناتجة عن جائحة كورونا كوفيد-19 على التعاون الدولي بوصفه أحد أنماط العلاقات الدولية، من خلال رصد أنماط ومظاهر التعاون الدولي أثناء مرحلة الجائحة منذ بدايتها،وكذلك تسليط الضوء على المعوقات والعراقيل التي طالت التعاون الدولي في ظل مواجهة الجائحة، ناهيك عن عرض متطلبات التعاون الدولي ضد جائحة كوفيد-19.

ب – مذكرات:

- مذكرة ماستر بعنوان:" دور منظمة الصحة العالمية في تعزيز الأمن الصحي العالمي في ظل جائحة كورونا(كوفيد19)" ، للباحثة عائشة مساعدية، أنجزت الدراسة سنة 2022/2021 بجامعة تبسة، انطلقت الباحثة من الإشكالية التالية: **كيف ساهمت منظمة الصحة العالمية في تعزيز الأمن الصحي العالمي في ظل جائحة كورونا (كوفيد19) ؟**

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق:

- قياس مدى فعالية وجاهزية منظمة الصحة العالمية في إدارة الأزمات الصحية الدولية المفاجئة والمتسارعة.
- إن الهدف العلمي من دراسة دور ساهمت منظمة الصحة العالمية في تعزيز الأمن الصحي العالمي في ظل جائحة كورونا (كوفيد19) هو إثراء الدراسات الأمنية الصحية بهذا النوع من الأبحاث الذي يركز على الأنواع الجديدة من التهديدات الوبائية الصحية التي تتميز بعنصر الفجائية وسرعة الانتشار.

- مذكرة ماستر بعنوان:" تداعيات أزمة كورونا على الاقتصاد العالمي –دراسة تحليلية-" ، للباحث طارق سيساوي، أنجزت الدراسة سنة 2021/2020 بجامعة جيجل، انطلق الباحث من الإشكالية التالية: **ماهي تداعيات أزمة كورونا(كوفيد19) على مؤشرات الاقتصاد العالمي ؟**

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق:

- محاولة الإحاطة ببعض المفاهيم حول الأزمات والأوبئة و محاولة ايجادعلاقة بينها.
- محاولة معرفة أسباب ظهور وانتشار فيروس كورونا، وكيف تحولت هذه الأزمة من أزمة صحية إلى أزمة اقتصادية، بالإضافة إلى السعي إلى تشخيص أهم التداعيات الحاصلة على أهم مؤشرات الاقتصاد العالمي.

- مذكرة ماستر بعنوان:" منظمة الصحة العالمية وصناعة السياسة العامة الصحية في ظل كوفيد19 في الجزائر" ، للباحثة سخري جهينة، أنجزت الدراسة سنة 2021/2020 بجامعة الوادي، انطلقت الباحثة من الإشكالية التالية: **كيف ساهمت منظمة الصحة العالمية في صناعة السياسة العامة في الجزائر في ظل جائحة كورونا (كوفيد19)؟**

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق:

- التعرف على سيرورة منظمة الصحة العالمية ودورها في انقاذ دول العالم من تفشي الأوبئة والأمراض خصوصا الفقيرة منها.
- التعرف على الاحصائيات العالمية والوطنية لعدد الإصابات، وحالات الشفاء وكذلك حالات الوفاة، ومقارنتها ببعضها.
- التعرف على الميزانيات الضخمة التي أنفقت من أجل مكافحة هذه الجائحة عالميا ووطنيا .

9- صعوبات الدراسة:

إن انجاز أي موضوع كان لابد من نقاط قوة ونقاط ضعف، ولا محيد من تلقي الملاحظات، وأخذها بعين الاعتبار تجويدا للبحث المراد العمل عليه، فمن بين أهم الصعوبات التي اعترت هذا الموضوع هو الصعوبة في الحصول على المراجع نظرا لقلتها أولا خاصة في شكل كتب، وتم الاعتماد على بعض المراجع الالكترونية، بالإضافة إلى طبيعة الموضوع وراهنيته مما يشكل لنا صعوبة في الحصول على كل المراجع المتنوعة في علاقتها بالوباء كوفيد 19.

10- تقسيم الدراسة:

ارتأينا تقسيم دراستنا إلا فصلين حيث عنون الفصل الأول بالإطار المفاهيمي للتعاون الدولي في ظل جائحة كورونا ، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى التعاون الدولي وفقا لنظريات العلاقات الدولية من حيث شرح تعريف التعاون الدولي ، وتطرقنا إلى التعاون الدولي حسب النظرية الواقعية الجديدة بالإضافة إلى التعاون الدولي حسب النظرية المؤسساتية النيوليبرالية الجديدة،أما المبحث الثاني فعالج التضامن الدولي بين التفعيل والتعطيل خلال الجائحة حيث تطرقنا إلى الصين بين مواجهة الوباء والعمل الإنساني الكبير بالإضافة إلى دراسة غياب التضامن بين دول الإتحاد الأوروبي وجهود الإتحاد الإفريقي.

أما الفصل الثاني فعنوانه آليات التعاون الدولي لمجابهة كورونا ويعالج هذا الفصل في المبحث الأول التعاون الدولي ومجابهة جائحة كورونا حيث تطرقنا إلى تداعيات جائحة كورونا ودور الجهود الدولية ومكافحة فيروس كورونا المستجد،أما المبحث الثاني فيتطرق إلى العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية ما بعد كورونا حيث عالج العلاقات السياسية وإمكانية اصلاح الحوكمة العالمية و العلاقات الاقتصادية الدولية ما بعد أزمة كورونا.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للتعاون الدولي في ظل جائحة كورونا

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للتعاون الدولي في ظل جائحة كورونا

اكتسى التعاون الدولي أهمية خاصة مع أزمة كورونا، حيث تم الاعتقاد أن المجتمع الدولي سيتمكن من تجاوزها من مختلف الأطر التعاونية الدولية والإقليمية التي كرسها العدد الهائل من الاتفاقيات والمعاهدات والتحالفات، إلا أن الواقع كان معاكسا لكل التوقعات. [1]

وفي هذا الإطار قسّم هذا الفصل إلى مبحثين :

- بحيث تم التعرض في **المبحث الأول** لدراسة التعاون الدولي وفقا لنظريات العلاقات الدولية، والتطرق من خلال **المبحث الثاني** لدراسة التعاون الدولي بين التفعيل والتعطيل خلال الجائحة.

[1] كواتي فاطمة الزهراء،"التعاون الدولي ورهان جائحة كورونا"، دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية،جامعة لونيسي علي،البليدة 2، المجلد السادس، العدد الأول ، 2022 ،ص 355.

المبحث الأول

التعاون الدولي وفقا لنظريات العلاقات الدولية

إن الأهمية المتزايدة التي ما فتئ يكتسيها التعاون الدولي في الوقت الراهن جعلته محل جدل ونقاشات معمقة في إطار النظريات الكبرى للعلاقات الدولية، حيث انقسمت كبرى التيارات في العلاقات الدولية: الواقعية والليبرالية الجديدة بشأن ما إذا كان التعاون أو التجمعات الإقليمية أدوات فعالة وموثوقة للمحافظة على النظام والسلام.[1]

المطلب الأول

تعريف التعاون الدولي

إن فكرة التعاون قديمة تمتد جذورها لظهور الإنسان واكتشافه حاجته لأخيه الإنسان الأمر الذي أدى لبروز الجماعة ثم الدولة، بل أن الشعور بالحاجة امتد للدول التي أيقنت ضرورة تنظيم العلاقات فيما بينها خاصة التطورات غير المسبوقة التي ظهرت بين الحربين العالميتين وصوحبت بتطوير وسائل المواصلات وتقريب المسافات، وزادت من اعتماد الدول على بعضها البعض إذ بات من المفروض عليها تكثيف الجهود والاعتماد على التعاون بينها تحقيقا للمنافع المشتركة. [2]

أولا – المعنى اللغوي:

التعاون هو العون والظهير ويقصد به تبادل المساعدة كما يقصد به العون المتبادل لتحقيق هدف معين ويقصد به أيضا تظافر الجهد المشترك بين شخصين أو دولتين أو أكثر لتحقيق نفع مشترك. [3]

---

[1] مويلحي عبد الحق– طالب أحمد، التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة المنظمة، مذكرة ماستر ،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2021/2020، ص 14

[2] زرموت مالك،التعاون الجزائري الصيني في مكافحة جائحة كورونا covid19، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس،مستغانم، 2021/2020، ص8.

[3] بوكورو منال، ماهية التعاون الدولي وأساسه القانوني، محاضرات في مقياس قانون التعاون الدولي، كلية الحقوق، الإخوة منتوري، قسنطينة 2023/2022، ص 3.

أما مصطلح " الدولي" فيستخدم بوصفه حاجة حقيقية لتعريف العلاقات الرسمية بين الدول [1]، أي تبادل المساعدة لتحقيق هدف معين أو نفع مشترك.[2]

وهذا المعنى العام، والذي ورد في المبادئ والمثل الدينية، فالقرآن الكريم يحث على التعاون بقوله:" وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان".[3]

والترجمة الفرنسية لها هي coopérationوترجمتها الانجليزيةcooperation والمصدر اللاتيني لها هو cum opéeratie ويفيد العمل سويا. [4]

وتعتبر كلمة دولي في المجال القانوني عن الدولة، كما تشير إلى تغير في بيئة الموضوع وإجرائه وجوهره في ستينات وسبعينات القرن العشرين، ويلاحظ أن المتغيرات الحاصلة مؤخرا تستوجب إعادة النظر في كلمة دولي المتجهة أصلا نحو الدولة إذا ما أريد إدراك التطورات الراهنة في المجتمع الدولي وظهور فواعل عالمية بإمكانها إحباط حتى السياسات المالية للدول القوية ذات السيادة، فالدولي اتجاه يركز على أهمية المصالح المشتركة بين الدول لذلك يمكن القول أن التعاون الدولي هو تكاثف جميع الدول على حل المسائل الدولية ذات الصفة الاقتصادية الاجتماعية، الثقافية والإنسانية، وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا في العالم وقد جاء هذا المبدأ في سياق مقاصد وأهداف الأمم المتحدة وفقا للمادة الأولى منه. وعليه يعرف التعاون الدولي لغة على أنه تبادل العون بين دولتين أو أكثر لتحقيق نفع أو خدمة مشتركة تتعدد أوجهه بإختلاف الغرض المرجو تحقيقه من العلاقات بين الأطراف المتعاونة.

[1] عادل يحي، الأحكام العامة للتعاون الدولي في مكافحة الجريمة، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية،القاهرة، 2013 ، ص 18.

[2] ياحي مريم،"ضرورة التعاون الدولي الجنائي لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد الحادي عشر، العدد الأول، ص 120.

[3] سورة المائدة، الآية 2.

[4] علاء الدين شحاتة، التعاون الدولي بمكافحة الجريمة المنظمة ،الطبعة الأولى، إيتراك للنشر والتوزيع،القاهرة، 2000، ص 18.

ثانيا – المعنى الاصطلاحي:

يعد هذا المصطلح من المفاهيم الصعبة حيث أن هناك اختلاف حول وضع تعريف جامع مانع له وهذا لاتساع المجال الذي قد يشمله وتعدد الصور التي يمكن أن يتخذها هذا التعاون والتي لا يمكن حصرها فضلا عن وسائلها المتجددة التي جعلت ظاهرة التعاون ظاهرة متغيرة ومتطورة بشكل دائم.

وإذا كان جوهر و مفهوم التعاون لا يختلف باختلاف مجالاته فهو دوما يتم بين طرفين أو أكثر يقدم فيه كل طرف ما أمكنه من المساعدة باتفاق مسبق لتحقيق هدف مشترك. [1]

يعرف البعض التعاون الدولي لمكافحة الجريمة بأنه تبادل العون والمساعدة وتضافر الجهود المشتركة بين طرفي دولتين أو أكثر لتحقيق نفع أو خدمة أو مصلحة مشتركة في مجال التصدي لمخاطر الإجرام، وما يرتبط به من مجالات أخرى مثل مجال العدالة الجنائية ومجال الأمن أو لتخطي مشكلات الحدود والسيادة التي قد تعترض الجهود الوطنية لملاحقة المجرمين وتعقب مصادر التهديد سواء اقتصرت على دولتين فقط أو امتدت إقليميا أو عالميا. [2]

ويرى الآخرون التعاون الدولي في المجال الأمني :" تقديم المساعدة من جانب سلطات دولة ما إلى دولة أخرى لتمكنها من معاقبة شخص أو أشخاص أخلوا بأمنها." [3]

و عليه يمكن تعريف التعاون الأمني الدولي بأنه:" مجموعة الإجراءات التي تتخذها سلطة دولة ما أو جهاز منظمة دولية حكومية بناء على طلب دولة أو منظمة دولية أخرى سواء كانت إجراءات في المجال القضائي، القانون الشرطي، استنادا إلى المصادر القانونية الدولية المختلفة بهدف المساعدة في مكافحة الجريمة بصفة عامة والجرائم ذات الطابع الدولي بصفة خاصة.[4]

من خلال ما سبق يمكن تعريف التعاون الدولي بأنه:" العمل الجماعي المتبادل لتحقيق مصلحة مشتركة لدولتين أو أكثر أو منظمتين دوليتين، أو إقليميتين أو منظمة غير حكومية أو أكثر في مجال معين(

---

[1] منيرة مقدر ، التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة، مذكرة ماستر ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة،2015/2014،ص38،37.

[2] القحطاني خالد بن مبارك القروي، التعاون الأمني الدولي ودوره في مواجهة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، أطروحة دكتوراه، قسم فلسفة العلوم الأمنية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2006، ص 37.

[3] منيرة مقدر ،المرجع السابق، ص 38.

[4] القحطاني خالد بن مبارك القروي،المرجع السابق، ص 38.

المجالات السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية، الصحية، الثقافية، العسكرية، المالية، مكافحة الجرائم السيبرانية والمنظمة وجرائم الإرهاب....) أو تجسيد التعاون من خلال الصناديق الدولية الصندوق الدولي للتضامن ، أو من خلال البرامج الدولية كبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الغذاء إضافة إلى الدور الذي تلعبه المؤسسات المالية كالبنك الدولي في تعزيز أواصر التعاون الدولي، فالتعاون الدولي يعد من أهم وسائل تحقيق التضامن الاجتماعي بين الأمم، والشعوب في شتى المجالات من أجل تحقيق المصلحة الدولية المشتركة.[1]

كما يمكن أن يعرف أيضا أنه:" أحد صنوف التعاون بين الدول موضوعه تبادل المساعدة والمنافع المشتركة بين سلطات أكثر من دولة، غرضه التصدي للجرائم التي تتعدى حدود الدولة الواحدة بما يكفل إحقاق الأمن والعدالة للأفراد والدول." [2]

فالتعاون اصطلاحا هو:" نوع من التنظيم ، ترتبط فيه جماعة من الناس ارتباطا اختياريا بصفتهم الإنسانية على قدم المساواة لإعلاء شأن مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية"، وتوضح عبارة بصفتهم الإنسانية العضو ينضم للجماعة دون تأثير أو حسبان لمركزه المالي أو الاجتماعي أو السياسي أو الديني وإن هذه المراكز لا تعطيه أية امتيازات على الآخرين. [3]

ثالثا – المعنى الفقهي:

يعرف الأستاذ jean Touscoz التعاون بقوله:" التعاون الدولي نشاط يقوم به عضوين دوليين – دول بصفة أساسية– لتحقيق أهداف موحدة بصفة مستمرة عن طريق استعمال وسائل محددة بصفة مستمرة عن طريق استعمال وسائل محددة".[4]

ومؤلف آخر يعرف التعاون الدولي بأنه:" شكل للتعايش السلمي وللعلاقات الدولية الودية لتحقيق أهداف موحدة بصفة مستمرة عن طريق استعمال وسائل محددة."

---

[1] بوكورو منال، المرجع السابق، ص 3،4.

[2] منيرة مقدر، المرجع السابق،ص 39.

[3] مقراني جمال،" التعاون الدولي في أحكام المحكمة الجنائية الدولية"، مجلة البحوث والدراسات، المجلد الخامس عشر، العدد الأول،2018، ص255.

[4] ضيف الله عبد الحليم،مبدأ التعاون الدولي ودوره في مكافحة الجرائم الدولية، مذكرة ماستر،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2021/2020،ص 40.

ومن هذين التعريفين يمكن استخلاص العناصر الأساسية التالية للتعاون الدولي:

- أنه نشاط تقوم به الدول بصفة خاصة.
- يهدف هذا النشاط إلى تحقيق مصلحة وأهداف مشتركة، تسعى الدول إلى الوصول إليها.
- وجود أجهزة ومؤسسات دولية تقوم بوظيفة التعاون الدولي.

ويعرفه آخر على النحو التالي:" هو نوع من أنماط العلاقات الدولية، التي تتضمن وضع سياسة متابعة خلال مدة معينة، وتجسيدها في الواقع بفضل الأجهزة الدائمة للعلاقات الدولية في ميدان أو عدة ميادين محددة سلفا، دون المساس بسيادة الأطراف."

ويعرفه آخر على النحو التالي:" هو نوع من أنماط العلاقات الدولية، التي تتضمن وضع سياسة متابعة خلال مدة معينة، وتجسيدها في الواقع بفضل الأجهزة الدائمة للعلاقات الدولية في ميدان أو عدة ميادين محددة سلفا، دون المساس بسيادة الأطراف."

أما الدكتور صلاح الدين عامر فهو يفرق بين مفهومين معينين للتعاون الدولي مفهوم ضيق ومفهوم واسع، فالمفهوم الضيق للتعاون الدولي ينصرف إلى التعاون بين الدول، في حين يمتد المفهوم الواسع ليشمل التعاون بين عناصر اجتماعية تنتمي إلى أكثر من دولة. [1]

المطلب الثاني

التعاون الدولي حسب النظرية الواقعية الجديدة

تعد الواقعية الجديدة التي تعرف أيضا بالواقعية البنيوية أو الوقعية العصرية بمثابة امتداد للواقعية التقليدية في الثمانينات. ومن أهم مؤيديها :" كينيث والتز"و " ستيفن كريزنر" و" روبرت جيلبن" و" روبرت تاكر " و"جورج مودلسكي". وهؤلاء تخطوا كثيرا سابقيهم من الواقعيين التقليديين التجريبية المتنافرة الأجزاء من خلال جهودهم بإيجاد نظرية علمية موضوعية للسياسة الخارجية على عكس المدرسة التقليدية القائمة على البديهة وبعبارة أكثر دقة أنها تحاول تغيير السياسة الخارجية إلى مواد العلوم الاجتماعية. [2]

[1] مقدر منيرة، المرجع السابق، ص 39،40.

[2] أحمد نوري النعيمي، " البنيوية العصرية في العلاقات الدولية"،مجلة العلوم السياسية، ص6.

هناك رؤى مختلفة ضمن المدرسة الواقعية للتعاون الدولي، حيث شهدت هذه المدرسة تطورات عديدة بتغير الظروف الدولية، فهناك واقعيون تقليديون وواقعيون جدد وغيرهم، فالواقعيون التقليديون، يعتقدون أن الدول مثلها مثل البشر، تمتلك رغبة فطرية في السيطرة على الآخرين، وهو ما يقودها نحو التصادم والحروب، وإذا كانت المشاعر الأنانية متأصلة، فالصراع أمر لا مفر منه. هذا هو المفهوم التقليدي للمعضلة التي تجعل التعاون بين الدول أقل احتمالا.

أما النظرية الواقعية الجديدة أو البنيوية ، فتغفل الطبيعة البشرية، وتركز على فوضوية النظام الدولي بل تشكل الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي نقطة البداية لتفكير الواقعيين الجدد بشأن التعاون الدولي. وحسب الواقعية الجديدة أو البنيوية ، لا تشير الفوضى إلى عدم وجود حكومة مركزية عالمية فحسب، بل تشير أيضا إلى خطر أن تصبح الدولة هدفا لأعمال العنف بسبب عدم وجود سلطة شاملة لمنع ذلك. وطرح الواقعيون أن الفوضى الدولية تجعل تحقيق التعاون صعبا بسبب عدم إمكانية تنفيذ الاتفاقيات بصورة مركزية. ويمكن أن تقرر الدولة التعاون فقط عندما ترى أنها تصبح بحالة أفضل جراء هذا التعاون ، أو على الأقل لا تصبح أسوأ مما كانت عليه قبل التعاون مع الدولة الأخرى. [1]

ترى الواقعية الجديدة أو البنيوية ، أن التعاون بين الدول أمر متوقع وقائم فعلا، ولكن هذا التعاون له حدود، فهو مقيد بمنطق التنافس الأمني المسيطر الذي لا يلغيه التعاون،مهما كان حجمه، وإن الدول هي أطراف فاعلة ممتلكة لقوى غير متكافئة، وأن الدافع لسلوك الدول هو المصلحة الذاتية،فضلا عن ذلك فإن هناك عاملين أساسيين يسهمان في جعل التعاون أمرا صعبا: الأول هو احتمال الغش، والثاني هو الاهتمام الذي تبديه الدول بالمكاسب النسبية، فبدلا من اهتمام الدول بالتعاون لأنه يحقق مصالح كل من أي دولتين متعاونتين،ينبغي أن تكون الدول عموما على دراية بالمكاسب التي تحققها من هذا التعاون بالمقارنة مع المكاسب التي يحققها الطرف المتعاون الآخر. [2]

وبسبب استمرار الدول في محاولاتها الدائمة للحصول على الحد الأقصى من المكاسب ضمن بيئة دولية تشوبها الشكوك وانعدام الثقة، فإن التعاون يبقى دائما هدفا يصعب تحقيقه والحفاظ عليه.

[1] حياة رويبح،مفاهيم أساسية في التعاون الدولي ومجالاته، محاضرات في مقياس التعاون الدولي في مجال الطاقة،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيجل، ص 4،5.

[2] سمير حسام راضي،"مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية"،مجلة العلوم السياسية، العدد الخامس والأربعين، 2012، ص 3.

وعلى عكس النظرة المتشائمة فقد ظهر كتاب واقعيون جدد بنظرة أكثر تفاؤلا إذ يرون أنه في ظل ظروف معينة يمكن للخصوم أن يحققوا أهدافهم الأمنية على أفضل وجه عبر السياسات التعاونية بدلا من السياسات التنافسية، في مثل هذه الظروف سوف تختار الدول التعاون بدلا من المنافسة. وتسمى هذه الفئة من الواقعية بالواقعية المشروطة. [1]

الإفتراضات الأساسية للمدرسة الواقعية الجديدة:

حاول " ستيفن لامي" صياغة الافتراضات الكبرى للواقعية الجديدة، مع الأخذ بنظر الاعتبار الشديدة بين الواقعيين الجدد أنفسهم في تصويرهم لعالم العلاقات الدولية وفيمايلي أهم الإفتراضات:

- تتفاعل الدول في بيئة فوضوية: وهذا يعني أنه ليس هناك سلطةمركزية تفرض اللوائح والمعايير أو تحمي مصالح الجماعة الكونية الكبرى.
- بنية النظام هي محدد رئيسي لسلوك الدولة على اعتبار أن السياسة الخارجية تعمل انطلاقا من دافع وحافز النظام الدولي.
- للدول توجه مصلحي، والنظام الدولي الفوضوي والتنافسي يدفعها لتفضيل المساعدة الذاتية على السلوك التعاوني، بمعنى أن النظام يشجعها بل يجبرها على سلوك الاعتماد على الذات في تأمين نفسها وتحقيق مصالحها بدل التعاون مع الآخرين.
- الدول فواعل عقلانية، تنتقي استراتيجيتها من أجل الحد الأعلى من الفوائد والحد الأدنى من الخسائر. ومؤشر عقلنتها أنها تسعى من أجل مصالحها الوطنية.
- المشكل الحاسم المطروح من قبل الفوضى هو البقاء بالنسبة للدول الوطنية.
- تنظر الدول إلى بعضها البعض على أنها أعداء محتملين ومهددين لأمن بعضها البعض، وبالتالي تسيطر علاقات ومؤشرات الريبة مما يؤدي إلى خلق المخاوف وعدم الثقة والمأزق الأمني وهذه هي دوافع معظم سياسات الدول. [2]

[1] رويبح حياة،المرجع السابق، ص 5.

[2] منعم خميس مخلف،" الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية الإفتراضات والتصنيفات والأسس– رؤية تحليلية–"، دراسات دولية،العدد التاسع والخمسون،ص 218.

المطلب الثالث

التعاون الدولي حسب النظرية المؤسساتية النيوليبرالية الجديدة

المؤسساتية الجديدة أو ما يسمى أحيانا بالليبرالية المؤسساتية أو النيوليبرالية المؤسساتية هي أحد أهم النظريات الفاعلة في حقل العلاقات الدولية في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة،حيث ترى أن السياق المؤسساتي الذي تتفاعل في إطاره هو الذي يحكم ويشكل سلوك الفاعلين السياسيين،لذلك تقوم هذه المدرسة على تحليل العلاقات الدولية من خلال المؤسسات انطلاقا من مجموعة العوامل الكفيلة بتفسير التعاون الدولي.

نقطة البدء لفهم النظرية المؤسساتية هي من تعريف المؤسسات، وفي الواقع لا يوجد هناك تعريف متفق عليه بشكل واسع حول المؤسسات في أدبيات العلاقات الدولية، المفهوم يتم تعريفه أحيانا فضفاض جدا حيث يشمل العلاقات الدولية بأكملها، وهو بذلك يمنح قيمة تحليلية ضئيلة، وعموما كلمة المؤسسات في العادة للإشارة إلى منظمة أو وكالة قائمة تكون عادة مرتبطة بالحكومة، مثل البرلمان، المحكمة العليا والفرع التنفيذي... لكن التعبير يستعمل للدلالة على معان عديدة اليوم .

هناك من يعرف المؤسسات على أنها:" مسار أو جملة من العمليات التي تقوم بصناعة السلوك"، أو أنها:" تلك القوانين، الأعراف والممارسات المرسخة مؤسساتيا."

يمكننا تعريف المؤسسات بأنها:" جملة من القواعد التي تحدد الطرق التي يجب على الدول أن تتعاون وتتنافس مع بعضها البعض في إطارها،أي أنها تصف أشكالا مقبولة من سلوك الدول، وتحرم الأنواع غير المقبولة، وهي القواعد التي يتم التفاوض بشأنها من قبل الدول، وبالنسبة لغالبية المفكرين البارزين، هذه القواعد تتضمن التوافق المشترك حول المعايير العليا والتي هي معايير السلوك المعرفة في إطار الحقوق والواجبات." [1]

[1] فاطمة الزهراء حشاني، النزاعات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة على ضوء الاتجاهات النظرية الجديدة،مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص ص 59-62.

والنيوليبرالية هي بداية نظرية في ممارسات الاقتصاد السياسي تفترض أن أفضل وسيلة لتعزيز سعادة الإنسان ورخائه تكمن في إطلاق حريات الفرد ومهاراته في القيام بمشاريعه وأعماله ضمن إطار مؤسساتي يتصف بحقوق قوية للملكية الخاصة والأسواق الحرة والتجارة الحرة. [1]

تعتبر الليبرالية الجديدة (وتدعى كذلك بالليبرالية المؤسساتية الجديدة) أقوى النسخ النظرية التي قدمها الليبراليون في ثمانينيات القرن 20 لمجابهة الهيمنة النظرية التي مارسها الواقعيون على الحقل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. لكن هذه المرة كان التحدي بطريقة مختلفة تماما، إذ حاول الليبراليون الجدد غثبات أن الإنطلاق من مسلمات الواقعيين الجدد نفسها يؤدي إلى نتائج مختلفة عما توصل إليه الواقعيون الجدد.[2]

يعترف الليبراليون المؤسساتيون أن النظام الدولي يعرف حالة من الفوضوية، تجعل من عملية التعاون بين الدول أمرا بالغ الصعوبة.ومرد ذلك إلى أن الفوضى تجعل من سلوك الدولة مشوبا دائما بحالات الشك والريبة، وعدم اليقين أو التأكد من نوايا وسلوكات الدول الأخرى نحوها. وبالتالي، فالدولة تكون أكثر حذرا وأقل انخراطا في علاقات التعاون مع الدول الأخرى.

طرحت مسألة غياب الثقة والشك وعدم التأكد من نوايا الآخرين كأهم المعضلات التي تواجه الدول في بناء علاقات سليمة تعاونية فيما بينها.

يجادل **روبرت كيوهين** في كتابه" بعد الهيمنة" الذي نشره عام 1984 أن الخلاصة والنتيجة المتشائمة التي وصل إليها الواقعيون الجدد لا يمكن أن تكون نتاج حالة الفوضى وفقط، فيمكن للدول أن تتعاون حتى في ظل بيئة فوضوية، والمؤسسات الدولية تلعب دورا كبيرا في تسهيل هذا التعاون، على اعتبار أن الدول – ككيانات عقلانية– سوف تسعى إلى تشكيل منظومات دولية وفق قاعدة المصالح المشتركة.كيوهين يشير هنا إلى سبب ثان لإنشاء المؤسسات الدولية، يتعلق بالوجود المسبق لمصالح مشتركة بين الدول، هذه المصالح المشتركة تعجز الدول بمفردها عن تحقيقها، ومن هنا تبرز الحاجة إلى ضرورة التعاون بينها. يقول كيوهين أن نظريتها لا تبحث في كيفية إيجاد المصالح المشتركة بين الدول، وإنما تحاول فحص الظروف التي يمكن من خلالها أن تؤدي هذه المصالح. الموجودة مسبقا– إلى التعاون بين الدول. [3]

[1] ديفيد هارفي ترجمة وليد شحادة، الوجيز في تاريخ النيوليبرالية، الطبعة الأولى، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2013، ص 6،7.

[2] محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس، أطروحة دكتوراه،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر ،باتنة،2015/2014، ص192.

[3] محمد الطاهر عديلة، المرجع نفسه ، ص 195.

تلعب المؤسسات الدولية دور" الوسيط" في التفاعل والتواصل بين الدول. إذ توفر فرص الإلتقاء والتحاور والتفاهم بين الدول، كما تعمل على توفير الجو المناسب لزرع الثقة وتحسين النوايا بين الأعضاء، كما أنها مكان مناسب ومحايد لطرح المشكلات المشتركة وحل النزاعات العالقة، وهي في الوقت نفسه إطارا لرسم معالم المصالح المشتركة والأهداف المستقبلية للجماعة البشرية ككل.

يشير أنور محمد فرج من جهته أن المؤسسات الدولية تلعب دورا كبيرا في عمليتي التعاون وتحقيق الأمن والسلام الدوليين، وذلك من خلال:

- توفر الإحساس بالاستمرارية، فهي تضمن ديمومة وديناميكية العمل التعاوني بين الدول.

- توفر الفرصة لتبادل الإمتيازات بين الدول.

- تتيح فرصة لتبادل المعلومات وتعزيز الثقة بين الأعضاء.

- تتيح سبلا وأدوات لحل النزاعات بين الدول.

لكن وجود المؤسسات الدولية وانتشارها لا يعني بالضرورة نجاحها في أداء المهام المنوطة بها، بل هناك أسباب وعوامل تقودها إلى النجاح أو الفشل، لخصها كيوهين في مايلي:

- مدى تمسك الأعضاء بسياسات المنظمة أو المؤسسة من عدمه، ومدى امتثالهم لقواعدها.

- مدى التقارب الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والقيمي بين أعضائها.

- مدى عمق المصالح المشتركة التي تجمع أعضاءها. [1]

يراهن الليبراليون المؤسساتيون على التغيرات التي حصلت بعد نهاية الحرب الباردة، إذ يروجون لفكرة أن عالم ما بعد الحرب الباردة هو العصر الذهبي للمؤسسات الدولية.ففي دراسة مقارنة أجراها كيوهين، وجد أن عدد المنظمات الدولية في عام 1910 لا يربو عن الثلاثين منظمة، وفي العام 1970 قارب عددها 70 منظمة دولية، بينما وصل عددها بحلول العقد الثامن (عقد نهاية الحرب الباردة) حوالي ألف منظمة دولية. ودلالة هذه الأرقام تنبئ– حسب كيوهين دائما– عن تغيير عميق مس منظمة القيم السائدة في النظام الدولي بعد انهيار الإتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة من جهة، ومن جهة أخرى، عجز الواقعية الجديدة عن إدراك وتفسير التحول الذي مس طبيعة العلاقات بين الدول، والذي كشف عن تراجع دور القوة العسكرية في إدارة

[1] محمد الطاهر عديلة، المرجع السابق ، ص 196،197.

الشؤون الدولية لصالح العوامل الاقتصادية التي اعتلت الأولوية والأهمية، خاصة في ظل عولمة محركاتها الأساسية اقتصادية وتجارية بإمتياز.

قدم أحد كبار المؤسساتيين الجدد وهو "جون إيكنبري" دراسة معمقة حول دور المنظمات الدولية في تقييد القوى الدولية استراتيجيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وتوصل إلى نتيجة مفادها أن الولايات المتحدة الأمريكية قد استغلت مختلف المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها، في تدعيم مركزها ومكانتها الدولية، وفي مواجهتها للإتحاد السوفياتي طوال فترة الحرب الباردة، وأخيرا كوسيلة لإضفاء غطاء شرعي على سياساتها الخارجية. ومثله "جوزيف ناي" الذي رأى أن المؤسسات الدولية كانت من أهم أدوات القوة الناعمة الأمريكية طوال فترة الحرب الباردة.

رغم العدد الهائل للمنظمات الدولية وانتشارها السريع في جميع المجالات، ورغم الأدوار والوظائف التي تؤديها في زيادة التواصل والتفاعل والتعاون بين الدول، إلا أنه في حالات كثيرة تبقى هذه المنظمات عاجزة حتى في المحافظة على ما حققته من انجازات لصالح المجموعة الدولية. وتظل مسألة التعاون الدولي أكبر من أن تديرها أو تضمنها مؤسسات دولية، إذ لايزال للدول (المعني الأول بالعملية) رأي في ذلك، وهي التي تقرر وتبث في مسألة التعاون انطلاقا مما تتوقعه من مكاسب ومنافع وأفضليات. [1]

- أولا: الافتراضات الأساسية:

– الفكرة الجوهرية لليبرالية الجديدة تتمحور حول إمكانية تحقيق التعاون بين الدول والفاعلين الآخرين في النظام الدولي . ويحدث التعاون الدولي عندما تضبط الدول سلوكياتها بما تتوافق مع تفضيلات وتوقعات الآخرين في النظام الدولي،وبذلك تعتبر السياسات المتبعة من قبل دولة ما من قبل الشركاء كسياسات داعمة ومحققة لأهدافها.لذلك تهدف الليبرالية الجديدة إلى تحقيق الأهداف والمنافع الجماعية المشتركة في العلاقات الدولية ، ومع ذلك فإن تحقيق هذه الغاية في ظل الفوضى الدولية صعبة المنال، وقد أثبتت التجارب التاريخية هذه الحقيقة .

وفي الواقع تتوافق الليبرالية الجديدة مع الواقعية الهيكلية أو الواقعية الجديدة في أنه من الصعب تحقيق التعاون الدولي في بيئة وتسيطر عليها الخوف وعدم اليقين.[2]

[1] محمد الطاهر عديلة، المرجع السابق، ص ص 197–199.

[2] عمران عمر علي،" الصراع والتعاون في العلاقات الدولية: الإسهامات النظرية للنقاش بين الواقعية الجديدة وبين الليبرالية الجديدة"،مجلة العلوم الإنسانية لجامعة زاخو، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة دهوك، العراق،المجلد الثامن، العدد الرابع،2020، ص 663.

- الدول هي الفواعل الأساسية في حقل العلاقات الدولية، لكنها ليست الفواعل المهمة الوحيدة، والدول هي فواعل عقلانية أو مسؤولة، تسعى دوما لتعزيز مصالحها في كل المسائل والحقول.
- العائق الأكبر الذي يقف أمام التعاون الناجح هو عدم الامتثال للاتفاقيات الموقع عليها، أو سياسات الغش والتنصل التي قد تلجأ لها بعض الأطراف.
- التعاون دوما يكون مقرونا بوجود مشاكل، لكن الدول سوف تقوم بنقل ولاءاتها ومواردها لهذه المؤسسات إذا أرادت أنها تحقق مكاسب جماعية، وتمنح لهذه الدول فرص قوية لحماية مصالحها على الصعيد الدولي.

وعموما، المؤسساتية الليبرالية تتجاهل المسائل الأمنية وتركز بدلا من ذلك على الاقتصاد وبدرجة أقل على المسائل البيئية، والنظرية قائمة حول افتراض أن السياسات الدولية يمكن تقسيمها إلى حقلين، الأمن والاقتصاد، الليبرالية المؤسساتية تستقطبها أساسا الأخيرة وليست الأولى. [1]

ثانيا:أهم النظريات الليبرالية الجديدة للتعاون الدولي:

1- الاستقرار المهيمن:

حيث يكون التعاون مرتبط ببنية تتسم بالهيمنة التي تدفع إلى احترام قواعد المنظومة الدولية، وتؤمن تقاسم الخيرات الجماعية، كما أن المهيمن قادر على تغيير البيئة الدولية لصالحه من خلال تقديمه سلعا أساسية للقوى الصغيرة لكي تقبل الخضوع للنظام المهيمن.

2- نظرية الاعتماد المتبادل:

ترى إمكانية التعاون في الاقتصاد السياسي العالمي عند وجود مصالح عامة مشتركة، حيث تم التركيز على الأبعاد التعاونية والتداخل في العلاقات الدولية،مما يؤدي إلى تعزيز حالات السلام وتقليص حالات التوتر والصراع، وهو ما ينعكس ايجابيا على التنمية الاقتصادية وتطور التجارة الدولية والتقدم التقني.فالاعتماد المتبادل والتقسيم الدولي للعمل يولدان الفاعلية وتحصيل الحد الأعلى من الثروة.

ترتبط الليبرالية المؤسسية الجديدة بنظام دولي يتوفر فيه شرطان أساسيان، أولا يجب أن يكون بين الفاعلين من الدول وغيرها مصالح متبادلة يرجى الحصول عليها نتيجة لعملية التعاون، ثانيا أن يكون التغيير في درجة المأسسة يمارس تأثيرا قويا على الدول. [1]

[1] فاطمة الزهراء حشاني، المرجع السابق، ص 62،63.

تناولت الوظيفية التي تعد أبرز تيارات الليبرالية الجديدة للتعاون الدولي، وركزت على أن الوسائل التقنية الحديثة والنمو الاقتصادي والمشاكل الاجتماعية والبيئية على المستويات الإقليمية، سوف تشكل ضغوطا لا تقاوم من أجل التعاون الدولي، وأن ظهور المنظمات هو تلبية حقيقية لرغبات وظيفية للرأي العام والتكنوقراط على وجه الخصوص. ويرجع الفضل في ذلك إلى ازدهار وسائط الاتصال وسهولة تبادل المعلومات، مما أدى إلى خلق بنية مشتركة تتمثل في المنظمات الدولية التي تتعهد بانجاز مهام الاتصال والتقارب بين الدول والشعوب.

أما الوظيفية الجديدة التي ارتبطت بشكل خاص ب Hass Ernst الذي اعترف بأن الآلية الوظيفية أسهل على مستوى إقليمي، خصوصا في إطار قيم مشتركة، وعلى عكس Mitrany اعترف أيضا أنه سيكون من الصعب فصل المسائل التكنولوجية عن المسائل السياسية أو تفادي النزاعات بين الدول إذا كانت مكاسب التعاون غير موزعة بشكل متساو في ما بينها. وبالنتيجة ، تصبح إقامة مؤسسات رسمية بإمكانها أن تفرض الاتفاقيات بين الدول وتدعمها أمرا حاسما، ولفعاليتها يجب أن تتمتع ببعض الاستقلالية.

ترى الوظيفية الجديدة أن التكامل والاندماج يبدأ من مجالات سياسية دنيا أي المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلى ميادين سياسية عليا، كقضايا الأمن القومي والقضايا ذات الأهمية الإيديولوجية والرمزية، ويكون هذا بانتقال الولاء من الدولة القومية إلى الولاء لهيئات جديدة وهي المنظمات الإقليمية والمحلية، لنصل إلى انصهار الدول الإقليمية داخل دولة إقليمية واحدة. كما تشدد النظرية الوظيفية الجديدة على دور النقابات والمجتمع المدني ومجموعات المصالح للدفع بالمسار إلى الأمام.

أما نظرية السلام الديمقراطي فترى أن الدول الديمقراطية تعتنق ضوابط التوفيق التي تمنع استعمال القوة بين أطراف تعتنق نفس المبادئ، أي أن انتشار الديمقراطية من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الأمن الدولي.

في ضوء كل ما سبق من النظريات ضمن المدرسة الليبرالية وبمقارنتها بالمدرسة الواقعية، يتبين أن جميعها تطغي عليها النزعة التعاونية بشكل يتجاوز بكثير الاتجاهات الواقعية الجديدة، والمدرسة

[1] حياة رويبح، المرجع السابق،ص 6،7.

الليبرالية بشكل عام ، لديها تفاؤل بشأن التعاون الدولي، وتحدد آليات مهمة لتسهيل عملية التعاون الدولي.[1]

المبحث الثاني

التضامن الدولي بين التفعيل والتعطيل خلال الجائحة

يؤكد الخطاب الرسمي للأمم المتحدة على أن مبدأ التضامن الدولي هو حجر الأساس الذي قامت على أساسه المنظمة لتحقيق السلم والأمن الدوليين، تكريس حقوق الإنسان وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويضيف الخطابي ما مفاده أن منظمة الأمم المتحدة تستند إلى روح التضامن هذه في مسعى تحقيق التعاون الدولي لحل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإنساني.ونظرا لهذه الأهمية فقد حددت الجمعية العامة في قرارها 209/60 المؤرخ في 17 مارس 2006، التضامن الدولي باعتباره أحد القيم الأساسية والعالمية التي ينبغي أن تقوم عليها العلاقات بين الشعوب في القرن الحادي والعشرين.[2]

المطلب الأول

الصين بين مواجهة الوباء والعمل الإنساني الكبير

أبلغ مركز منظمة الصحة العالمية في الصين بتاريخ 31 كانون الأول 2019 بوجود 27 حالة في مقاطعة هوبي في الصين مشتبه بإصابتها بالالتهاب الرئوي والأسباب في ذلك غير معروفة، وفي 01 كانون الثاني 2020 تم إغلاق سوق المأكولات البحرية بعد التأكد من ارتباطه الوثيق بالمرض ، واستبعد الأطباء والمختصين من أن يكون الالتهاب الرئوي الحاد أو أنفلونزا الطيور سببا للمرض، ومن ناحية أخرى أبلغت هونغ كونغ عن حالات مشتبه بإصابتها بالفيروس إضافة إلى حالات أخرى مؤكدة فضلا عن تسجيل حالات وفاة، لذا تم تشخيص المرض على أنه نوع جديد من الفيروسات التاجية،وعملت الصين على حجر مدينة ووهان بالكامل، وقد أفادت منظمة الصحة العالمية بأن العالم يجب أن يستعد لانتشار العدوى من إنسان لآخر حول العالم وأطلقت على فيروس كورونا الجديد اسم covid 19، وفي تاريخ 16 كانون الثاني

[1] حياة رويبح، المرجع السابق، ص 8،9.

[2] أسامة عينوش– عبد الوهاب عميري،" التعاون الدولي في ظل جائحة كورونا: تحليل لتحديات وفرص الاعتماد المتبادل الدولي المعقد"، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد الثالث عشر، العدد الخامس، أكتوبر 2021، ص 440،441.

2020 تم التأكد من أن رجلا من طوكيو عاصمة اليابان كان مصابا بهذا المرض وذلك بعد سفره إلى ووهان الصينية، وأعلنت تايلندا اكتشافها حالة لسيدة كانت تسكن في ووهان، لذا بدأت الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من الدول بفحص القادمين من ووهان عبر المطارات، وفي ذلك الوقت أخذ الفيروس يتفشى في جميع أنحاء الصين،وعلى الرغم من الإجراءات المشددة التي اتخذتها بعض الدول إلا أن الفيروس أخذ ينتشر في غالبية العالم، وتم تأكيد إصابة أول أمريكي وهو رجل في الثلاثينات من عمره بفيروس كورونا المستجد في ولاية واشنطن، وسجلت ايطاليا واسبانيا وألمانيا وإيران و الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وكوريا الجنوبية المراتب الأولى في قائمة أكثر الدول في عدد الإصابات، وقد قال الرئيس الصيني " شي جين بينغ":" إن إنقاذ الأرواح على رأس الأولويات وإن المعلومات حول المرض يتم نشرها في الوقت المناسب". [1]

بعد بدء الفيروس وانتشاره مباشرة، تداولت وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام عدة صفحات من رواية عيون الظلام والتي ألفها الكاتب الأمريكي المشهور "دين كونتز" عام 1981 والتي تتحدث عن ظهور تعديل الجيش الصيني لفيروس صيني خطير في مدينة ووهان في الصين سنة 2020، أي قبل 39 سنة من ظهور الفيروس بشكل حقيقي وانتشاره في العالم، إلا أن أولى الاتهامات بذلك صدرت عن الجانب الأمريكي، وذلك عندما اتهم السيناتور الجمهوري على قناة فوكس نيوز في فبراير، بأن الجيش الصيني هو رواء الفيروس كسلاح حرب بيولوجي، وفي نفس الوقت بدأت توجيه اتهامات إلى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال منصات التواصل الاجتماعي حيث حذرت وكالات المخابرات الأمريكية من خطورة هذه الاتهامات، واضطر تويتر إلى حذف آلاف الحسابات ومنها حساب شهير اسمه "Zero Hedge " والذي يتمتع بملايين من المتابعين، حيث أنه حساب أمريكي يؤكد فرضية المؤامرة في انتشار الفيروس.

وقد أوردت الكثير من الصحف الصينية والروسية تتهم مباشرة الولايات المتحدة الأمريكية بالوقوف وراء نشر الفيروس، وهناك رواية رائجة كثيرا، هي استغلال الألعاب العسكرية العالمية في ووهان خلال أكتوبر من السنة الماضية، حيث قام ضابط ضمن الجيش الأمريكي ينشر الفيروس بطريقة صامتة لأن أولى الحالات

[1] ضحى مهند علي، الكورونا بين الاتجاهات الأمريكية– الصينية والواقع، دراسة بحثية على موقع المركز الديمقراطي العربي، مقال منشور على؟https p=65453&fbclid=IwAR2DF6qRn4e9bdWJBdTQqEdXOT1wnuLayciz7sOf- ://democraticac.de/ luxhXvC58WLopnSPc تاريخ الزيارة يوم 2023/04/08 على الساعة 14:42.

التي تم تسجيلها يوم 17 نوفمبر ، بعد أسبوعين من انتهاء الألعاب، وهي مدة حضانة الفيروس في الجسم وبدء ظهور أعراضه. [1]

فالتطبيق الصيني أظهر سلوكا مغايرا، فكل إمكانات الدولة الصحية والعلمية والتكنولوجية سخرت من أجل حماية حياة الصينيين عبر تقديم خدمة صحية كفؤا، استطاعت أن تحاصر الوباء وأن تجد له علاجا في مدى زمني قصير، وتجتهد بحماس كبير لإنتاج لقاح يحمي الناس ويحافظ على حياتهم. [2]

أما على المستوى الدولي، فقد استطاعت الصين أن تتضامن مع دول العالم للتصدي للجائحة الوبائية، كما نجحت في احتواء الوباء،وحصلت على اعتراف دولي بتفادي الكارثة، وقدرة إدارتها على الاستجابة لمطالب بقية دول العالم، بتقديم المساعدة لها عبر مجموعة من الخدمات الطبية والتقنية لمواجهة الوباء.

وفي هذا الصدد استطاعت الصين الاستجابة لنداءات ايطاليا، إيران، ودول أخرى بإرسال العديد من أجهزة التنفس الاصطناعي، والأقنعة الواقية، المعدات الطبية، إضافة إلى الأطقم الطبية، وتصريف تجربتها الناجحة في التعامل مع الوباء في محاول لكسب ود هذه الدول، في ظل تقاعس وعجز الإتحاد الأوروبي عن الاستجابة لمطالب دول الأعضاء المتضررة من الفيروس بالسرعة والفعالية المطلوبة (ايطاليا واسبانيا)، مما قد تكون له انعكاسات خطيرة على تحديد مستقبل الكيان ما بعد الأزمة، وهو ما عبر عنه بشكل واضح كل من رئيس وزراء ايطاليا، ووزير خارجية اسبانيا. [3]

لكن هناك من قال أن الصين من خلال مساعداتها الطبية الكبيرة فإنها تحاول أن تكفر عن كونها المصدر الأول لفيروس كورونا[4]، ومع ذلك يمكن الاعتراف بأنها تغلبت على انتشار الوباء دون دعم دولي، وهزمته

---

[1] علي عبد الخضر محمد المعموري، عالم ما بعد كورونا.. الحاجة إلى قيادة جديدة، دراسة بحثية على موقع المركز الديمقراطي العربي، مقال منشور على https p=65975&.fbclid=IwAR10yNWGaksfFR3juRWs9blqVw-://democraticac.de/؟U5YJG9wE9wE9zJLvPiy36SAhnRc1K3LRaZuتاريخ الزيارة يوم 2023/04/08 على الساعة 15:03.

[2] جاد مصطفى البستاني وآخرون، مستقبل النموذج الليبرالي في عالم ما بعد كورونا، دراسة بحثية على موقع المركز الديمقراطي العربي، مقال منشور على fbclid.& p=66230=؟ /democraticac.de/ :// https تاريخ الزيارة يوم 2023/04/08 على الساعة 15:14.

[3] محمد وراشي، مبدأ التضامن الدولي خلال الأزمة الوبائية العالمية، دراسة بحثية على موقع الديمقراطي العربي، مقال منشور على https//:democraticac.de/؟p=70444 تاريخ الزيارة يوم 2023/04/08 على الساعة 15:29.

[4] عبد الله بوصوف، هل تغير كورونا خارطة العلاقات الدولية مستقبلا، دراسة بحثية على موقع الديمقراطي العربي، مقال منشور على https: //www.mre24.com تاريخ الزيارة يوم 2023/04/08 على الساعة 15:34.

بواسطة العزل والحجر الصحي ومنع الاختلاط بين مواطنيها، ولم تعد تسجل حالات الإصابة ولا الوفيات، وبدأت في تنفيذ برنامج العودة إلى الحياة العادية بالتدرج. [1]

المطلب الثاني

غياب التضامن بين دول الاتحاد الأوروبي

كشفت أزمة جائحة كورونا وجود فجوة كبيرة بين الخطاب والواقع، فمبدأ التضامن الدولي الذي تسعى منظمة الأمم المتحدة لتكريسه كما ورد في خطابها الرسمي لم يتوافق مع استجابتها لمواجهة أخطار الجائحة، فالدور المنوط بها في هذه الحالة هو قيادة تنسيق عالمي لمجابهة الوباء وتطويقه، لكنها اكتفت بمتابعة معدل انتشار الوباء وإصدار البيانات وإطلاق بعض المبادرات المحدودة.

وعلى صعيد التكتلات الإقليمية فقد أظهرت أزمة كورونا هشاشة مبدأ التضامن الدولي،ففي الاتحاد الأوروبي مثلا ظهرت العديد من الانقسامات بين دوله الأمر الذي أدى إلى تأخر نسبي في إدارة الأزمة نتيجة تنامي النزعة الأنانية القومية التي تجلت أكثر مع رفض دول الشمال الأوروبي كألمانيا وهولندا طلب الاستعانة الجماعية التي تقدمت به دول الجنوب الأوروبي كايطاليا واسبانيا،هذه الاستجابة الأوروبية القائمة على منطق العمل الفردي بدلا من العمل الجماعي دفعت بالكثير من الباحثين والسياسيين كالرئيس الفرنسي" إيمانويل ماكرون"إلى افتراض أن التكتل الأوروبي يفقد جاذبيته ويتجه نحو مرحلة جديدة بقناعات تميل إلى التفكك بدلا من التشبث بهذا النموذج الذي أظهرته الجائحة بأنه محدود نسبيا على مستوى إدارة الأزمات، وهو النهج الذي بدأته بريطانيا بخروجها من منظومة الإتحاد الأوروبي. [2]

أوضح وزير الخارجية الايطالي السابق " فرانكو فراتاني" الخطأ الذي وقعت فيه معظم الدول الأوروبية في التعامل مع فيروس كورونا، حيث أكد أن الكثير من قادة الدول الأوروبية أساؤوا في البداية تقدير خطورة

1 محمد وراشي، المرجع السابق.

2 أسامة عينوش– عبد الوهاب عميري، المرجع السابق، ص 441.

انتشار الفيروس،وإن ايطاليا بعد اكتشاف حجم تفشي الوباء قامت بإغلاق حدودها، بينما رفضت فرنسا إتباع نفس الإجراء، فيما اعتبرت اسبانيا أن الأمر " مشكلة ايطالية" وسمحت بالاحتفال بعيد المرأة في العاصمة في 08 مارس.

وأضاف الوزير أن العديد من الدول الأوروبية لم تتعلم الدرس الايطالي، ولم تكن متحدة ليصل الفيروس إلى رئيس الوزراء البريطاني الذي دفع بنفسه الضريبة إثر إصابته به، وذلك بعد أن أنكر في بداية الأزمة وجود أي خطر يهدد المملكة المتحدة، وترك الحياة اليومية تسير دون أي تغيير أو إجراءات وقائية خاصة.

من جانبه، أكد وزير الثقافة التونسي السابق المهدي المبروك أن أزمة كورونا أعادت رسم الحدود الوطنية داخل أوروبا،مما خذل بعض الدول الأعضاء مثل ايطاليا واسبانيا،مشددا على أن الاتحاد الأوروبي لم يتصرف باعتباره جماعة ووحدة إقليمية، وإنما ترك هامشا واسعا للمبادرات الوطنية التي شكلت حماية قاسية لا تأخذ بعين الاعتبار مصالح الدول الجارة.

ونبه أيضا إلى أن فيروس كورونا كان أسرع من التحرك الأوروبي لتدارك الأخطاء الذي جاء متأخرا، وأن الجراح الرمزية ستظل تلاحق هذه الوحدة خلال السنوات القادمة، متوقعا حصول تغييرات جيوسياسية في المنطقة ذات علاقة بالدروس المستخلصة من أزمة الجائحة. [1]

أما بخصوص إعلان رئيسة المفوضية الأوروبية عن خطة "المئة مليار يورو" لمساعدة دول الاتحاد،اعتبر فراتاني أن رد رئيس الوزراء الايطالي على المبادرة غير كافية صحيح، لأنها خطوة أولى تحتاج لدعمها،وأشار إلى أن فيروس كورونا بصدد تدمير العولمة التي تم تأسيسها قبل سنوات، وأن أوروبا تنادي الآن من أجل صحوة حقيقية لمواجهة مشتركة للمخاطر المحدقة.

وعبر فراتاني عن قناعته بأن الأوروبيين لم يتعلموا من دروس سابقة كترك ايطاليا، البرتغال، اسبانيا تواجه أزمة الهجرة غير النظامية وحيدة، مشددا على ضرورة عمل القادة الأوروبيين على ترجمة نداءاتهم إلى أفعال وتحويل الإعانات إلى مشاريع ملموسة، محذرا من تغير كبير للاتحاد الأوروبي بعد أزمة كورونا أمام مواجهة الأنانية والقومية التي عرفتها عدة دول أعضاء، ووصلت إلى ممارسة غير مسبوقة مثل إعاقة وصول المساعدات إلى دول جارة.

[1] محمد وراشي، المرجع السابق.

وفي تصريح نادر، كسر " جاك ديلور" رئيس المفوضية الأوروبية السابق الذي ساعد في بناء الاتحاد الأوروبي الحديث صمته، للتحذير من أن عدم التضامن يشكل خطرا قاتلا على الاتحاد الأوروبي.

وفي نفس السياق قال " إنريكو ليتا" رئيس وزراء ايطاليا السابق، إن الاتحاد الأوروبي يواجه خطرا مميتا جراء الوباء العالمي، ثم عبر على أن الروح الجماعية لأوروبا أضعف اليوم مما كانت عليه قبل سنوات، مضيفا أن أكبر خطر على الاتحاد الأوروبي هو فيروس ترامب حسب تعبيره.

وقد حذر أيضا من أنه إذا اتخذ الجميع إستراتيجية ايطاليا أولا أو بلجيكا أولا أو ألمانيا أولا فسنغوص جميعا تماما.

وتشير"ماري دي سوم" رئيسة برنامج الهجرة في مركز السياسة الأوروبية، وهو مركز أبحاث مقره بروكسيل،إلى أن نظام شنغن في حالة سيئة للغاية ومثيرة للمشاكل، وأن استعادته لكامل وظائفه يتوقف على تغيير قواعد اللجوء والهجرة داخل دول الكتلة.

وبالتالي فإن تأثيرات تفكك الاتحاد الأوروبي وفشل المشروع الأوروبي في الحفاظ على جاذبيته، وهو الذي كان مثالا ونموذجا ،سيكون له انعكاسات على تكتلات أخرى، وسوف تدفع بعض الدول إلى أن تتحاشى في الدخول في تكتلات جديدة بعدما شاهدت عدم فاعليته في إدارة الأزمات. [1]

المطلب الثالث

جهود الإتحاد الإفريقي

في مقابل تفكك الاتحاد الأوروبي في مواجهة انتشار فيروس كورونا ، عمل الاتحاد الإفريقي على إرساء إستراتيجية واضحة تستهدف ملاحقة الفيروس واحتواء انتشاره، وتخفيف آثاره الاجتماعية والاقتصادية من خلال التضامن والتنسيق بين الدول الإفريقية إلى جانب التعاون مع القطاع الخاص، والمؤسسات العالمية مثل منظمة الصحة العالمية من أجل دعم الدول الإفريقية في تعاطيها مع الفيروس، وتقديم الخبرة والدعم الفني اللازم.

وفي ضوء ما سببه انتشار فيروس كورونا من آثار سلبية على جميع القطاعات الاقتصادية في العالم، والتي طالت الاقتصادات الإفريقية على مختلف مجالاتها،ومحاولة لتدارك الآثار السلبية التي خلفها فيروس كورونا

[1] محمد وراشي، المرجع السابق.

على الاقتصاد الإفريقي ، تضافرت جهود وزراء المالية الأفارقة في احتواء الأزمة، وتخفيف الآثار الاقتصادية والاجتماعية.

لكن الأصح، يكمن في عدم قدرة الإتحاد الإفريقي على تدبير الأزمة بالشكل الصحيح، مما سيؤثر على مجموعة من الدول الإفريقية الفقيرة،ناهيك عن ضعف المنح والدعم المخصص للدول الإفريقية من قبل الدول المانحة والمؤسسات العالمية، ما سيترتب عنه نقص في المواد الأساسية ومواد التطبيب لمعالجة الإصابات الهائلة المصابة بفيروس كورونا المستجد.[1]

[1] محمد وراشي، المرجع السابق.

خلاصة الفصل:

تعتبر أزمة جائحة كورونا اختبارا حقيقيا لمنظومة التعاون الدولي الراهنة من حيث قدرتها على التعامل مع مختلف الأزمات ذات البعد العالمي، فالتعاون يعد من الآليات التي تسعى من خلالها مختلف فواعل النظام الدولي لمواجهة الأخطار المهددة للسلم والأمن الدوليين، وقد كشف هذا الاختبار عن جملة من التحديات التي تعيق التعاون الدولي عن تحقيق أهدافه،وهشاشة مبدأ التضامن الدولي الذي يعتبر الحجر الأساس الذي تقوم عليه أي عملية تعاونية، وكذا إشكالية الأخلاق التي تعزز النزعة الأنانية بما يتناقض كليا مع أهداف التعاون الدولي.

الفصل الثاني

آليات التعاون الدولي لمجابهة كورونا

الفصل الثاني

آليات التعاون الدولي لمجابهة كورونا

نتطرق في هذا الفصل إلى البحث عن مدى فعالية آليات التعاون الدولي لمجابهة جائحة كورونا التي تعد أخطر أزمة يشهدها المجتمع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، والبحث في امكانية تخلي الدولة القومية الفاعل الرئيسي في المعادلة عن منطق المصلحة والحسابات الأنانية، ومنطق الميل إلى السيطرة والهيمنة، من خلال السعي إلى تكثيف الجهود وشحذ الموارد مع باقي الفاعلين في المجتمع الدولي، بهدف القضاء على الجائحة والتخفيف من أضرارها .[1]

وفي هذا الإطار قسّم هذا الفصل إلى مبحثين:

بحيث تم التعرض في **المبحث الأول** لدراسة **التعاون الدولي ومجابهة جائحة كورونا**، والتطرق من خلال **المبحث الثاني** لدراسة **العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية ما بعد كورونا**

[1] كواتي فاطمة الزهراء، المرجع السابق، ص 349.

المبحث الأول

التعاون الدولي ومجابهة جائحة كورونا

اعتبرت جائحة كورونا أسوأ أزمة تواجه العالم بعد الحرب العالمية الثانية على الاطلاق، كما وشكلت تحدي هام للتعاون الدولي بما نجم عنها من تداعيات شملت كل المستويات.

المطلب الأول

تداعيات جائحة كورونا

شكلت جائحة كورونا أزمة عالمية عالية التأثير مست جميع أنحاء العالم، وألفت تداعياتها على جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد سجلت أول بؤرة لتفشي المرض في مدينة ووهان الصينية، عاصمة محافظة هولي بالصين يوم 29 ديسمبر 2019، ومنذ ذلك الحين انتشر إلى باقي دول العالم وأعلنت منظمة الصحة العالمية يوم 11 مارس 2020 تصنيف فيروس كوفيد19 جائحة عالمية، وفي هذا المطلب سنقوم بدراسة تداعيات الجائحة.[1]

أولا- على المستوى الانساني:

أفادت جامعة جونز هوبكنز الأمريكية في 01 أكتوبر 2021 بارتفاع اجمالي عدد الاصابات بفيروس كورونا في العالم إلى أكثر من 235.8 مليون إصابة، وإجمالي الوفيات إلى أكثر من 4.8 مليون وفاة.

وبحسب بيانات الجامعة بلغ إجمالي الإصابات بفيروس كورونا في العالم 235.801.200 وإجمالي الوفيات 4.816.058، وتصدرت الولايات المتحدة قائمة الدول من حيث عدد الوفيات جراء الفيروس ب 705.116 حالة وفاة، وبلغ إجمالي الإصابات فيها 43.945.725، تلتها البرازيل في المرتبة الثانية من حيث عدد الوفيات ب 598.829 حالة وفاة، وإجمالي الإصابات 21.499.074 ، في المرتبة الثالثة تأتي الهند بإجمالي وفيات 449.260، وإجمالي اصابات 33.853.048، وفي المرتبة الرابعة المكسيك من حيث عدد

[1] طلبة عبد العزيز، تداعيات جائحة فيروس كورونا على الدول العربية- دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،2022/2021، ص2.

الوفيات ب 279.106 وإجمالي إصابات 3.684.242، وفي المرتبة الخامسة جاءت روسيا بإجمالي وفيات 207.932 وإجمالي إصابات 7.524.469.[1]

ثانيا- على المستوى الاقتصادي:

شكلت جائحة كورونا أزمة اقتصادية عالية التأثير مست جميع أنحاء العالم، وألقت بتداعياتها على كل مناحي الحياة الاقتصادية فيه ، بشكل جعل الخبراء والمختصين يرفعون من سقف تنبؤاتهم حول حالة الركود والكساد الاقتصادي التي خلفتها الجائحة منذ الأشهر الأولى من بدايتها، فقد خلفت عائقا حقيقيا أم انسيابية الحياة الاقتصادية وديناميكيتها على المستوى العالمي، مما أدى إلى خفض وتيرة النشاط الاقتصادي في العالم وتراجع عجلة الانتاج[2]، وتوقفه نهائيا في بعض القطاعات كالسياحة والنقل وقطاع اليسارات، ونظرا لترابط الأسواق العالمية، عن طريق الأسواق المالية فقد حدث تراجع انهيار لأسهم مختلف الشركات العالمية في كافة القطاعات المتضررة، نتيجة لانهيار معنويات المستثمرين،وانتشرت الأزمة من الصعيد الحقيقي إلى الصعيد المالي على المستوى العالمي، نتيجة فرار رؤوس الأموال إلى ما يسمى الملاذات الأمنة لرؤوس الأموال، التي من بينها السندات الحكومية. [3]

كما أدت هذه الجائحة إلى غلق الحدود وتوقف معظم الأنشطة الاقتصادية والرياضية والصفر وكذلك خدمات المطاعم والفنادق. كذلك قامت العديد من الشركات بتخفيض انتاجها مع وجود عدم رغبة من المستهلكين في الشراء، وإن تداعيات هذه الأزمة على التجارة الدولية متشابكة وعديدة إلا أنها لا تمثل نقطة البحث هنا. [4]

تسببت الأزمة في دخول الاقتصاد العالمي في مرحلة ركود اقتصادي وفقا لما أعلنه صندوق النقد الدولي في أول أبريل 2020 الأمر الذي ينعكس سلبيا على معدلات النمو المتوقعة لكافة أقاليم ودول العالم، والذي كان يحقق معدل نمو بطيء قبل الأزمة الحالية.

---

[1] كواتي فاطمة الزهراء، المرجع السابق، ص 353.

[2] بوجعدار إلهام، "دور صندوق النقد الدولي في دعم الدول لمواجهة تداعيات فيروس كورونا"، مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي،المجلد التاسع،العدد الثاني، جوان 2022،ص 1547.

[3] طارق سيساوي، تداعيات أزمة كورونا على الاقتصاد العالمي- دراسة تحليلية-، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2021/2020، ص 96.

[4] محمد رمضان،" دور منظمة الصحة العالمية في مقاومة وباء كورونا في ضوء قواعد القانون الدولي العام"، مجلة القانون والاقتصاد،كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ملحق العدد الرابع والتسعون،ص 204.

وقد تفاوتت تقديرات المؤسسات الدولية لحجم الخسائر على الاقتصاد العالمي جراء هذه الأزمة.وقد قدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن فيروس كورونا المستجد قد تسبب في انخفاض الانتاج العالمي وخسائر في قطاع التصدير وحده وصلت إلى 50 مليار دولار. وقدرت منظمة السياحة العالمية حجم الخسائر بنحو 62 مليار دولار ويتوقع أن تتجاوز 100 مليار.

كما قدرت منظمة العمل الدولية أن الخسائر الأولية لهذه الأزمة قد تصل إلى زيادة المتعطلين بنحو ما يقارب من 25 مليون على مستوى العالم مقابل 22 مليون عقب الأزمة الاقتصادية العالمية 2009/2008 وذلك في مارس 2020 إلا أن متابعة أعداد المتعطلين نتيجة للأزمة تشير إلى تجاوز هذا العدد.

وأخيرا توقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم بنسبة تتراوح ما بين 30-40/ من قيمتها وتراجع عمليات الدمج والاستحواذ بنسبة 50-70/ لعام 2021/2020 عن مثيلتها في عام 2021/2019.[1]

المطلب الثاني

دور الجهود الدولية ومكافحة فيروس كورونا المستجد

يتعين على الدول في الوقت الحالي تعزيز التضامن والتعاون فيما بينها، وذلك من أجل مواجهة الخطر الذي يهددها، فالتحديات والمسؤوليات باتت مشتركة بينهم، وينبغي على جميع الدول أن تدرك أهمية الحفاظ على صحة وسلامة شعوبها والحفاظ على الصحة العامة والأمن العالمي، وأن مساعدة البلدان لبعضها على مكافحة الوباء يساعد في تخفيف الضغوط على الدول، كما ويجب على الدول أن تكمل بعضها البعض، وأن تتعاون في البحث العلمي لتتمكن من ايجاد علاج فعال وجذري للقضاء على الفيروس.

ويتعين على الدول التعاون من أجل وضع استراتيجيات تتعلق بالمجال الصحي للمجتمعات السكانية تراعي من خلالها كافة العوامل المحددة للصحة، وتضمن تحقيقها لأكبر قدر ممكن بهدف تأمين مستوى

[1] سحر عبد- أسماء مليجي،" دفع النمو الاقتصادي لمصر في ظل تداعيات أزمة كورونا"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، ص10.

رعاية صحية وتقديم خدمات عالية الجودة من شأنها احداث تأثير ايجابي ينعكس على صحة الأفراد.[1]

أولا- التعاون الدولي متعدد الأطراف في مجابهة الجائحة:

في الوقت الحالي تواجه البشرية جمعاء عدوا واحدا ومشتركا، الأمر الذي يجعلهم جميعا في خندق واحد، وهدفهم واحد وهو القضاء على هذا الوباء الطارئ الذي غزا الدول وانتشر بسرعة هائلة، ويوميا تواجه الدول عدد كبير من الإصابات الجديدة والوفيات التي تزداد بشكل ملحوظ والتي غالبا ما تستهدف الكبار بالسن والذين يعانوا من ضعف في جهاز المناعة.

ومن أجل التصدي لفيروس كورونا يتعين على الدول اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير والتعاون الدولي للحد من هذه الجائحة التي أثرت وبشكل كبير على اقتصاد الدول، وطالت الحقوق الأساسية للأفراد ومن أهمها الحق في الحياة، والحق في التنقل بسهولة وحرية والذي لا يجوز تقيده إلا في حالة الضرورة كحماية الأمن القومي أو النظام العام، أو الصحة العامة أو حقوق الآخرين وحرياتهم.[2]

يشكل الاتجاه متعدد الأطراف النطاق الأشمل لطرح المسائل الدولية، والمجال الذي يمكننا من ايجاد قواعد ومعايير دولية أكثر عدلا، تراعي الاختلاف والخصوصية، وتسخر الجهود الدولية لايجاد أفضل الحلول للأزمات وعلى رأسها جائحة كورونا.[3]

1- هيئة الأمم المتحدة:

إن هيئة الأمم المتحدة في نشأتها، لم تنشأ طفرة واحدة بل هي نتيجة لمجموعة الظروف الدولية وأهمها فشل عصبة الأمم المتحدة في تحقيق الأمن والسلم الدوليين، حيث كانت في تلك الفترة الحرب العالمية الثانية واستمرارها كان سيؤدي إلى كارثة ضد الانسانية، وبهذا ظهرت هيئة الأمم المتحدة حاملة معها أهدافها ومبادئها المتمثلة أساسا في تحقيق السلام العالمي والحفاظ على الانسانية من ويلات الحروب والدمار. [4]

[1] عبد الرحمن علي ابراهيم غنيم،" التعاون الدولي لمجابهة الوباء العالمي كوفيد19"، مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد الثاني والثلاثون،2020، ص 28،29.

[2] عبد الرحمن علي ابراهيم غنيم، المرجع نفسه، ص 27.

[3] كواتي فاطمة الزهراء، المرجع السابق، ص 355.

[4] لونيسي جمال، المنظمات الدولية العالمية، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019/2018، ص 39.

الأمم المتحدة هي منظمة دولية أنشئت عام 1945 وتتكون حتى الآن من 193 دولة عضو وتسترشد هذه المنظمة في مهمتها، وعملها بالأهداف والمقاصد الواردة في ميثاق تأسيسها وفي هذا السياق منذ تفشي فيروس كورونا بذلت منظمة الأمم المتحدة الكثير من الجهود من أجل مكافحته، حيث قامت بتخصيص رابط خاص على الموقع الرسمي للمنظمة على شبكة الانترنت حمل تسمية " فيروس كورونا المسبب لكوفيد-19"، وهو موقع تفاعلي يقدم أخبار كوفيد-19 وكل الأخبار التي تصدرها إدارة التواصل العالمي حول انتشار فيروس كورونا المستجد، وعمل هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة إضافة إلى الجهود التي بذلتها المنظمة عبر مختلف مكاتب الأمم المتحدة والبعثات الميدانية والوكالات والصناديق والبرامج ذات الصلة.

ويمكن إجمال هذه الإجراءات التي قامت بها منظمة الأمم المتحدة في مجال مكافحة هذه الجائحة من خلال مايلي:

- إطلاق خطة إنسانية عالمية لمواجهة تداعيات فيروس كورونا من خلال اتخاذ نهج عالمي وليس مكافحة الوباء من خلال الدول المنفردة، منوهة إلى أن وكالاتها واتحاد المنظمات غير الحكومية ستلعب دورا مباشرا في تنفيذ خطة الإستجابة تلك، ومشيرة إلى أنها ستنفذها عبر أمريكا الجنوبية وإفريقيا وآسيا والشرق الأوسط. [1]
- لقد أعلن منسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة بتاريخ 01 مارس 2020 مارك لوكوك عن تخصيص 15 مليون دولار أمريكي من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ للمساهمة في تمويل الجهود العالمية الرامية إلى احتواء فيروس كورونا،وقد جاء هذا الإعلان بعد أن رفعت منظمة الصحة العالمية تقييمها للمخاطر العالمية المرتبطة بتفشي هذا الوباء إلى مستوى مرتفع جدا،حيث تم توجيه المبلغ المخصص من الأمم المتحدة إلى منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بحيث سوف يستخدم لتمويل أنشطة أساسية تشمل رصد انتشار الفيروس وتصي الحالات وتشغيل المختبرات الوطنية. [2]
- تقديم نصائح للعامة بشأن فيروس كورونا المستجد وتصحيح المفاهيم المغلوطة حول هذه الجائحة عبر مجموعة من الأسئلة يجيب عليها مختصين في الصحة العالمية بالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية.

[1] بوكورو منال- منصوري محمد،"دور الجهود الدولية في مكافحة فيروس كورونا المستجدcovid-19"، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد الرابع والثلاثون، عدد خاص ، ص 104،103.

[2] قاسمي سمير،" دور منظمة الأمم المتحدة في ظل انتشار فيروس كورونا "، المعيار، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني،جوان 2020،ص 24.

- إصدار قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والسبعون، في 2 أفريل 2020 تحت عنوان:" التضامن العالمي لمكافحة مرض فيروس كورونا لعام 2019 (كوفيد-19)"،والذي دعا من خلاله الأمين العام إلى التصدي لحالة الطوارئ الصحية، والتركيز على الأثر الاجتماعي وتدابير الاستجابة الاقتصادية، وتشديده على ضرورة أن يكون التعافي مستداما، وشاملا للجميع كما دعت الجمعية العامة إلى وحدة الصف والتضامن وتجديد التعاون المتعدد الأطراف.
- تقديم نداء مشترك من مبعوثي الأمين العام للأمم المتحدة للشرق الأوسط يدعوامن خلاله جميع الأطراف إلى المشاركة بحسن نية، ودون شروط مسبقة في التفاوض على وقف فوري للأعمال العدائية المستمرة والحفاظ على وقف إطلاق النار الحالي، وجعله أكثر ديمومة ووضع حلول طويلة الأمد للصراعات المستمرة في جميع أنحاء المنطقة ، كما وجه الأمين العام للمنظمة أيضا نداء عبر تقنية الفيديو يدعوا فيه لوقف إطلاق النار في جميع أنحاء العالم.
- التصدي لوباء المعلومات المضللة والجريمة السيبرانية وذلك مع ازدياد معدلات الجريمة ونشر المعلومات المضللة أثناء أزمة كوفيد-19 ابتداء من بيع أدوية كاذبة لفيروس كورونا على الانترنت وانتهاء بالهجمات الإلكترونية على المستشفيات، وفي هذا السياق كثفت منظمة الأمم المتحدة من جهودها لمكافحة نشر المعلومات الكاذبة عن الفيروس لإمكانية إضعاف تفشي المعلومات المغلوطة الاستجابة الصحية للقطاع الصحي العام، فضلا عن تسبب ذلك التفشي في الحيرة والشك بين الجموع وهذا ما جعل الأمين العام للأمم المتحدة " أنطونيو غوتيريش" يحذر من وباء المعلومات المضللة الخطير.
- دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى توفير حماية أكبر للأطفال المتأثرين بأزمة كوفيد-19 واتخاذ اجراءات عاجلة لدعم أطفال العالم في خضم هذه الأزمة العالمية الحادة. [1]

2-صندوق النقد الدولي والبنك العالمي:

أ- **صندوق النقد الدولي:** هو وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة دولية سنة 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، مقره في العاصمة واشنطن، ويضم جميع بلدان العالم تقريبا والبالغ عددها 184 دولة، ويعتبر المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي، أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار الصرف، ويستهدف الصندوق منع وقوع الأزمات في النظام بتشجيع

[1] بوكورو منال- منصوري محمد، المرجع السابق، ص104،105.

البلدان المختلفة على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة، ويمكن أن يستفيد أعضاؤه الذين يحتاجون إلى التمويل المؤقت من موارده المتاحة لمعالجة ما يتعرضون له من مشاكل في ميزان المدفوعات.[1] في ظل التداعيات الفادحة التي خلفتها تفشي فيروس كورونا على جميع الأصعدة، وللحد من تفاقم الأوضاع فقد استجاب الصندوق بسرعة وحجم من المساعدات المالية ليس لهما نظير من أجل مساعدة البلدان على تجاوز الأزمة، وخاصة محدودي الدخل، فالصندوق في صدارة شبكة الأمان المالي العالمية ويعمل على تسخير كامل طاقته الإقراضية البالغة تريليون دولار أمريكي في خدمة بلدانه الأعضاء[2]، ويمكن ايجاز هذه البرامج والاستراتيجيات التي فرضها الصندوق كمايلي:

- على مستوى القطاع المالي: دعا الصندوق إلى وضع مجموعة من التدابير التي تمس القطاع المالي من بنوك، وأسواق المال... وغيرها، بحيث طالب بتخفيض أسعار الفائدة في كثير من البلدان الأعضاء، تعزيز السيولة لدى البنوك، تخفيف أعباء الديون، تعديل ضمانات الائتمان وشروط القروض بصفة مؤقتة، إلزام البنوك المركزية بتفعيل خطوط تبادل العملات، إنشاء خطوط جديدة لتخفيف الضغوط على الأسواق المالية وذلك من خلال تعزيز السيولة المتوافرة لنطاق أوسع من الاقتصاديات الصاعدة.
- على مستوى المالية العامة: من أجل حماية الشركات والأفراد فقد دعا الصندوق إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي مست الإيرادات والنفقات العامة لمجموعة من الدول الأعضاء، وذلك من خلال تأجيل وتخفيض دفع الضرائب، دعم الأجور والتحويلات النقدية للقطاعات الأكثر هشاشة (تمويل الانفاق الطارئ)، تمديد تأمينات البطالة والمساعدات الاجتماعية، زيادة النفقات العامة الموجهة لقطاع الصحة،تخفيض أسعار الفائدة الأساسية في الأسواق الصاعدة والبلدان الأقل دخلا.
- الاعتماد على التمويل الطارئ:استجاب الصندوق إلى طلبات التمويل الطارئل 102 دولة حيث قام بمضاعفة حدود الإستفادة من تسهيلاته التي تتيح التمويل الطارئ أي التسهيل الائتماني السريع وأداة التمويل السريع مما سمح له بتلبية الطلب المتوقع على التمويل بحوالي 100 مليار دولار، وتتيح هذه التسهيلات للصندوق على تقديم المساعدات الطارئة للبلدان الأعضاء إلى وجود برنامج كامل من البلد العضو.

[1] دربال رقية- موسى كاسحي،"صندوق النقد الدولي ودوره في علاج الأزمات الاقتصادية- أزمة فيروس كورونا سنة 20202 نموذجا-"، مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، قسنطينة، المجلد ستة وثلاثون، العدد الثالث،2022، ص 314.

[2] بوجعدار إلهام، المرجع السابق، ص 1551.

- تخفيف من مدفوعات خدمة الدين: قام المجلس التنفيذي للصندوق بتخفيف فوري لأعباء خدمة الدين ل 25 دولة من خلال: الصندوق الائتماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون بعد أن ارتفعت موارده وذلك في إطار استجابة الصندوق للمساعدة في التصدي لتأثير جائحة كوفيد 19، وتشمل هذه المساعدات أفقر البلدان الأعضاء في الصندوق وخلال المدة الزمنية 6 أشهر.[1]
- إنشاء خط السيولة قصير الأجل: لقد تحرك الصندوق على وجه السرعة استجابة للجائحة من خلال استحداث خط السيولة قصيرة الأجل، وهو تسهيل جديد لصرف مساعدات السيولة للبلدان الأعضاء التي تتميز أطر سياساتها وأساسياتها الاقتصادية بدرجة عالية من القوة وتواجه احتياجات احتمالية متوسطة الحجم من السيولة قصيرة الأجل بسبب الصدمات الخارجية، مع تيسير الاستفادة من التسهيلات القائمة، بما في ذلك بعض التسهيلات التي تسمح بالإقراض دون وجود برنامج شامل. وخلال النصف الأول من عام 2020، تلقى الصندوق ما يزيد على 100 طلب للحصول على تمويل طارئ.

وتبلغ الطاقة الإقراضية الكلية للصندوق تريليون دولار أمريكي. وقد يكون هذا المبلغ غير كاف للتعامل مع جميع تداعيات الجائحة والمستجدات اللاحقة. وتجنب الصندوق تقلص موارده من خلال إعادة التفاوض على اتفاقات الاقتراض الثنائي ومتعدد الأطراف، بما في ذلك الاتفاقات الجديدة للاقتراض. غير أن جهود تعزيز هذه الموارد من خلال زيادة حصص العضوية لم تحقق أي نتائج. فضلا عن ذلك، لم توافق أغلبية مشروطة من البلدان على إجراء توزيع جديد لمخصصات حقوق السحب الخاصة بالرغم من المطالبات الكثيرة من جانب الدوائر الرسمية والأكاديمية.

وقد أنشئ خط السيولة قصيرة الأجل كتسهيل خاص ضمن حساب الموارد العامة في صندوق النقد الدولي. وهو مصمم لدعم البلدان الأعضاء بالسيولة،وله عدة خصائص مبتكرة، منها الاستفادة المتجددة من موارده.[2]

- تطبيق سياسة الإحتواء: حتى يتحقق احتواء التكاليف البشرية والاقتصادية والمالية للجائحة، أعطى الصندوق الأولوية للخروج من الأزمة إلى الجهود العالمية لإيجاد لقاح فعال ومعقول

[1] دربال رقية– موسى كاسحي، المرجع السابق، ص 319–321.

[2] بوجعدار إلهام، المرجع السابق، ص 1552،1551.

التكلفة ومتاح للجميع، كما حث الدول إلى وضع التدابير الوقائية الملائمة للحد من انتشار الجائحة من خلال التباعد الاجتماعي، والالتزام بالإجراءات الوقائية.

- دعم الاستثمار العام من أجل التعافي: حسب تقديرات خبراء الصندوق فإن تحقيق الاستثمار العام سوف يؤدي إلى التعافي السريع من المخلفات التي تسببت فيها الأزمة، ولتحقيق ذلك لابد أن تتخذ الحكومات مجموعة من الخطوات تتمثل في:
  - ✓ بدء الاستثمار في الصيانة على الفور.
  - ✓ مراجعة المشروعات الواعدة التي تأخرت في الإعداد والتنفيذ أو استئناف العمل فيها.
  - ✓ تسريع المشروعات قيد الإعداد حتى تؤتي ثمارها في غضون العامين القادمين.
  - ✓ بدء التخطيط فورا لمشروعات جديدة تتماشى مع أولويات ما بعد الأزمة.

مما سبق يتضح لنا أن برنامج صندوق النقد الدولي لمواجهة أزمة فيروس كورونا وضع برنامج مزدوج بين برنامج التثبيت وبرنامج التعديل الهيكلي، وذلك من خلال إلزام الدول الأعضاء على استخدام أدوات السياسة النقدية والمالية والتجارية والاستثمارية والمتمثلة في:

- ✓ تخفيض أسعار الفائدة
- ✓ تأجيل وتخفيض الضرائب
- ✓ تعزيز السيولة
- ✓ زيادة الإنفاق العام الموجه للقطاع الصحي
- ✓ تخفيف من مدفوعات خدمة الدين
- ✓ تشجيع الاستثمار العام من أجل التعافي.[1]

ب – **البنك العالمي:**شارك البنك الدولي بالتضامن مع المجتمع الدولي ومد يد العون في جهود التصدي لهذه الجائحة عبر رسالة تضامن مشتركة تتمحور حول إنتشار فيروس كوفيد-19 وأعلن عن استعداده لتقديم المساعدة للدول الأعضاء كافة في مواجهة الجائحة، إضافة إلى مشاركته مع المؤسسات الدولية والسلطات الوطنية في مساعدة البلدان الفقيرة، لأن النظم الصحية فيها تعد ضعيفة بشريا وماديا، ناهيك عن اتخاذ التدابير المتاحة والتي تتضمن تمويل حالات الطوارئ، وتقديم المشورة بشأن السياسات والمساعدة التقنية، وكذلك تعزيز نظم المراقبة، والاستجابة الصحية وتقويتها في بلدان العالم،كما قدم البنك الدولي ومجلس إدارة

[1] دربال رقية– موسى كاسحي، المرجع السابق، ص 321.

المؤسسات المالية الدولية عدد من تمويلات المسار السريع بمبلغ 14 مليار دولار تقريبا، يتم عبرها مساعدة الدول والشركات وتقديم الدعم للمؤسسات المالية من أجل تقديم التمويل التجاري وأيضا دعم رأس المال العامل والتمويل المتوسط الأجل.[1]

3- منظمة الصحة العالمية:

هي وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة تأسست عام 1948 لتعزيز التعاون الدولي بهدف تحسين ظروف الصحة العامة، وتحددت مهامها بمكافحة الأوبئة واجراءات الحجر الصحي وتوحيد الأدوية حيث ورثت هذه المهام من منظمة الصحة التابعة لعصبة الأمم التي تأسست عام 1923 ومن المكتب الدولي للصحة العامة في باريس الذي تأسس عام 1907.[2]

وتجدر الإشارة إلى أنه اجتمع مؤتمر منظمة الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو في أبريل 1945، ولم تكن هناك أي خطة لإدراج الصحة ضمن مجالات النشاط التي حددها الميثاق، حيث تشاور مندوب الصين Sze Szeming مع مندوبين نرويجيين وبرازيليين بشأن إنشاء منظمة صحية دولية تحت رعاية الأمم المتحدة الجديدة، وقد تم اصدار إعلان يدعو إلى عقد مؤتمر عالمي حول الصحة، في 02 فيفري 1946، حيث أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة لجنة فنية تحضيرية لهذا الغرض، مؤلفة من خبراء من ستة عشر دولة(8 أوروبية، 5 أمريكية،2 آسيوية، 1 افريقية)، زيادة على استشاري وممثلو المكتب الصحي للبلدان الأمريكية، وبعد انتهاء هاته اللجنة من أعمالها، اجتمع مؤتمر الصحة الدولي في نيويورك في 19 جوان 1946 ليتم التوقيع على دستور منظمة الصحة العالمية من قبل جميع دول الأمم المتحدة ال 51، و 10 دول أخرى، في 22 جويلية 1946 وبذلك أصبحت أول وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، والذي دخل دستورها حيز التنفيذ رسميا بمجرد مصادقة 26 دولة من الدول الأعضاء الموقعة، بتاريخ 7 أفريل 1948 المصادف ليوم الصحة العالمي السنوي الأول، تضمن الميثاق 82 مادة، تستهل ديباجة وتتوزع على

[1] عزيز عدنان البياتي- مثنى فائق العبيدي،" التعاون الدولي في ظل جائحة كورونا"، مجلة السياسة العالمية، المجلد الخامس، العدد الثاني، 2021، ص 12،13.

[2] رنا مزهر خالد، أطر الرسائل الاتصالية لمنظمة الصحة العالمية المتعلقة بجائحة (كوفيد-19)- دراسة تحليلية -(فيسبوك-تويتر-نموذجا)، مذكرة ماجستير،كلية الإعلام، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، عمان، 2021، ص17.

19 مادة والتي كانت أولوياتها الأولى السيطرة على انتشار الملاريا والسل والعدوى المنقولة جنسيا وتحسين الأم وصحة الطفل والتغذية، والنظافة البيئية.[1]

تحتل منظمة الصحة العالمية منذ إنشائها مكان الصدارة في سبيل تحسين الصحة حول العالم، بيد أن التحديات التي تواجه الصحة العمومية تغيرت بطرق جذرية وبسرعة لم يسبق لها مثيل، وفي حين تواصل المنظمة القيام بدور قيادي في مجال الصحة العالمية، فإنها تحتاج إلى تطور لمجاراة هذه التغيرات. وهذا هو الهدف العام للإصلاح.[2]

جهود منظمة الصحة العالمية في مواجهة جائحة كورونا (كوفيد19):

أبرزت أزمة كوفيد 19 الحاجة إلى تعاون عالمي فعال، وأهمية التنسيق وتبادل المعلومات وبحوث اللقاحات، ومن المسلم به أن تولي الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية اهتماما أكبر للأنظمة الصحية والصحة العامة، وأن هذا سيصاحبه تعزيز دور منظمة الصحة العالمية وقواعد أكثر إلزاما ومزيدا من الموارد.[3]

وفقا لأحكام اللوائح الصحية الدولية، في 30 يناير 2020 ، أعلنت منظمة الصحة العالمية أن تفشي مرض كورونا هو حالة طارئة،وقيمت الخطر على أنه مرتفع للغاية بالنسبة للصين ومرتفع على المستوى العالمي، وفي 11 مارس أعلنت منظمة الصحة العالمية أن مرض كورونا أصبح وباء وجائحة عالمية وفي سبيل ذلك اتخذت عدد من الإجراءات سيتم ذكرها فيمايلي: [4]

- عقد المدير العام والمدير التنفيذي لبرنامج المنظمة للطوارئ الصحية 120 كإجراء أولي في شكل جلسة إحاطة إعلامية ، وتتاح على الموقع الالكتروني للمنطمة الملاحظات الافتتاحية للمدير العام، والمحاضر، وتسجيلات الفيديو والتسجيلات الصوتية الخاصة بهذه الإحاطات الإعلامية، كما تم عقد 38 جلسة إحاطة وجلسات لإعلام الدول الأعضاء.

[1] طهراوي لامية– شرقي محمود،" امتداد التنافس الصيني الأمريكي إلى منظمة الصحة العالمية أثناء جائحة كورونا "، دفاتر البحوث العلمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة02، الجزائر،المجلد العاشر، العدد الثاني،2022، ص 495،494.

[2] سخري جهينة، منظمة الصحة العالمية وصناعة السياسة العامة الصحية في ظل كوفيد19 في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي،2021/2020، ص 24.

[3] عائشة مساعدية، دور منظمة الصحة العالمية في تعزيز الأمن الصحي العالمي في ظل جائحة كورونا(كوفيد19)، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2022/2021، ص 64.

[4] إنجي أحمد عبد الغني مصطفى،"أثر السياسات الدولية على إدارة منظمة الصحة العالمية لأزمة كورونا"،المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية،جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، المجلد السادس، العدد الثاني عشر،2021، ص 315.

- تعقد المنظمة اجتماعات لشبكات الخبراء الدوليين، لتناول مواضيع مثل الإدارة السرسرية، والمختبرات وعلم الفيروسات، والوقاية من العدوى ومكافحتها ابتداءا من بداية شهر جانفي 2020.
- التحاق أكثر من 407 ملايين شخص بالدورات التعليمية المتاحة على منصة المنظمة Open Who التي تتيح 149 دورة تعليمية لدعم الاستجابة لجائحة كوفيد 19.
- اجتماع الفريق الاستشاري والتقني المعني بالمخاطر المعدية 53 مرة لتقديم الفريق المشورة والتحليلات المستقلة لبرنامج المنظمة للطوارئ الصحية بشأن المخاطر المعدية التي قد تشكل تهديدا للأمن الصحي العالمي.
- وحتى ديسمبر 2020 كانت قائمة المنظمة للقاحات كوفيد 19 المرشحة تتضمن 52 لقاحا في مرحلة التقييم السريري و 162 لقاحا في مرحلة التقييم قبل السريري.
- عين المدير العام للمنظمة ستة مبعوثين خاصين معنيين بكوفيد 19 ليتولوا تقديم المشورة الاستراتيجية والدعوة السياسية رفيعة المستوى والمشاركة في شتى أنحاء العالم.[1]

اتجهت منظمة الصحة العالمية وبناء على كل المعطيات المتوفرة لديها حول جائحة كوفيد19 إلى القيام بجملة من المبادرات التي تسعى من خلالها للوقاية منه والتصدي لانتشاره، فشجعت جميع دول العالم وحملتها على اتخذ جملة من تدابير الحماية العامة، وتعزيز قدرات الأنظمة الصحية والتأكد على الاجراءات الوقائية والعلاج الوقائي وتحري الحالات المؤكدة والمثبتة، وتخطي الإشارات السلبية الكاذبة بغرض تسطيح منحى الإصابات، مع تعزيز التدابير الصحية والتوجه نحو نظام الحجر الصحي وكذلك العناية بالتجارب السريرية بغرض تسهيل الوصول إلى المصل المضاد واللقاح الأنجع، مع تبني استراتيجيات التخفيف الوبائي لخطوات مثلى متاحة للحد من انتشارالوباء، ومن بين مبادرات منظمة الصحة العالمية لمواجهة جائحة كورونا:

- **مبادرة تسريع إتاحة أدرات مكافحة كوفيد 19(كوفاكس):** على إثر تفشي وباء كوفيد 19 منذ ديسمبر 2019، وتصنيفها كجائحة من كرف منظمة الصحة العالمية، فابتداءا من أفريل 2020 وفي وقت قياسي، تدعم منظمة الصحة الشراكة من أجل تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد 19 التي استهلتها منظمة الصحة العالمية وشركائها، وتعتبر أفضل الجهود العالمية التي بذلت على

[1] طهراوي لامية– شرقي محمود، المرجع السابق، ص 501.

مدى التاريخ من حيث السرعة والتنسيق والنجاح والتطور ،ولتطوير الأدوات اللازمة لمحاربة مع أوجه التقدم الكبيرة التي أحرزتها الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والمبادرات الحكومية في مجال البحث والتطوير أوشكت مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد 19 على ضمان السبيل إلى القضاء على المرحلة الحادة من الجائحة بنشر الاختبارات والعلاجات واللقاحات التي يحتاج إليها العالم.

- **مبادرة مراقبة فعالية اللقاحات وتنسيق الجهود الدولية:**تعتبر ثلني أهم المبادرات التي قامت بها منظمة الصحة العالمية وهذه المبادرة تهدف إلى:

✓ تنسيق جهود المبادرات الدولية التي تهدف إلى التسريع في اكتشاف علاج آمن وفعال لهذا الوباء الخطير ففي 11 فيفري 2020 عقدت المنظمة منتدى البحث والتطوير بشأن كوفيد19، والذي شارك فيه 400 خبير وممول من شتى أنحاء العالم، عدة عروض وفي منتصف شهر أفريل 2020 تبنت البيان الذي تعهد عليه مجموعة من الخبراء من أجل تطوير لقاح مأمون وفعال في أسرع وقت ممكن.

✓ مدى مراقبة فعالية ومأمونية الأدوية واللقاحات المستعملة من خلال تنسيق تقييم سلامة وفعالية بعض العلاجات لهذا المرض، وعليه يمكن للمنظمة أن رابطات الأطباء والأخصائيين من التوصية بهذه العلاجات غير المثبتة أو وصفها للمرضى، ولها كذلك أن تحذر الأشخاص من تعاطيها كعلاج ذاتي. [1]

✓ التدخل في اقتراحات بعض الدول لاستخدامها لبعض العقارات(كالكلوروكين) حيث اعتبرت المنظمة أن هذا الأخير يستخدم لعلاج الملاريا، وفي 25 أكتوبر 2020 قررت المنظمة إيقاف تجارب استخدام عقار (هيدروكسي كلوروكين) المضاد للملاريا كعلاج محتمل لكورونا ما دفع ببعض الدول إلى الامتثال لتوصيات المنظمة ووفق استخدامه.

بفضل قدرات المنظمة المعززة، واصلت قيادة مبادرة إعداد وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والخطط الصحية ففي 66/ من البلدان المنتمية إلى الشراكة من أجل التغطية الصحية الشاملة و 45/ من البلدان غير المنتمية إليها، وجمعت بين مختلف الجهات صاحبة المصلحة والخبراء التقنيين لغرض تحسين توظيف الموارد الصحية والمضي قدما صوب تحقيق تحسينات مستدامة.

[1] عائشة مساعدية، المرجع السابق، ص67،68،73.

- ✓ طالبت المنظمة المخابر التي صنعت لقاحات فيروس كورونا بوضع نصف إنتاجها بتصرف آلية " كوفاكس" التي تسعى إلى توفير اللقاحات للدول الأكثر فقرا مجانا، وفي جويلية 2021 سلمت كوفاكس أكثر من 80 مليون جرعة إلى 129 بلدا ومنطقة، وهو أدنى بكثير من المتوقع.
- ✓ مبادرة كيفية استخدام الكمامات في سياق جائحة كوفيد-19 والتي ظلت صالحة لمدة سنة كاملة تشرح فيها نوعية الكمامة،كيفية التعامل معها،متى وأين يتم ارتداؤها، الفئة المعنية بإرتداءها، فوائد وأضرار الكمامة، إرشادات لصناع القرار حول كيفية الأخطار والإعلام بضرورة وضع الكمامة.
- ✓ فتح تدريبات خاصة للأطقم الطبية حول العالم، وزيادة في عدد حملات توزيع الكمامات والتعقيمات للدول الأكثر تضررا من الجائحة. [1]

بالرغم من أن كل هذه المبادرات التي تبنتها منظمة الصحة العالمية كانت فعالة ولاقت القبول من طرف كل الفواعل الدولية من دول ومنظمات حكومية وغير حكومية إلا أن نجاحها بقي مرهونا بمدى استقلالية المنظمة في فرض قراراتها على الدول الأعضاء والجهات الممولة لذلك لم تحقق المبادرات الأهداف التي تسعى لتحقيقها بالإضافة إلى تأثير عامل التنافس الاقتصادي سواء بين الدول أو المخابر العالمية وشركات تصنيع أدوات مكافحة كورونا مثل المعقمات والكمامات على تسويق اللقاحات وتصنيعها الحاجز الكبير أمام هذه المبادرات. [2]

ثانيا- التعاون الدولي الإقليمي في مجابهة جائحة كورونا:

تعرض التضامن الدولي إلى امتحان صعب حتى على مستوى الوحدات الإقليمية، وفي إطار أكثر النماذج التكاملية تقدما ألا وهو الإتحاد الأوروبي. وعلى إثر انتشار جائحة كورونا، تم عقد اجتماع في 9 أفريل لمجموعة أوروبا بهدف مناقشة مخطط دعم للدول في منطقة الخطر. يتضمن المخطط ثلاث أجزاء:الجزء الأول يتعلق بعقد اتفاق يقضي باللجوء إلى البنك الأوروبي للاستثمار بهدف تقديم مساعدات للمؤسسات المتضررة، الجزء الثاني ويتعلق بتقديم مساعدات لدول منطقة الأورو التي لم تنجح في وضع سياسة للبطالة الجزئية أو المؤقتة، وتم الموافقة على الاقتراح مع اشتراط الدول المنخفضة بأن يكون لظرف مؤقت فقط. والجزء الثالث فيتعلق بمناقشة اللجوء إلى الآلية الأوروبية للاستقرار MES بهدف دعم الدول الأوروبية الأكثر تضررا ماليا جراء الكوفيد19، في العادة اللجوء إلى هذه الآلية يتطلب شروط قاسية.مما دفع بإيطاليا

[1] عائشة مساعدية، المرجع السابق، ص73،74

[2] عائشة مساعدية، المرجع نفسه، ص 74.

انطلاقا من الوضع الاستثنائي المطالبة برفع الشروط والقيود حتى لا توضع اقتصاديات هاته الدول في وضع حرج، إلا أن الدول المنخفضة عارضت الاقتراح وضربت عرض الحائط التض امن الأوروبي، وفي الأخير تم الاتفاق على أن لا يتجاوز المبلغ المستدان من الآلية الأوروبية للاستقرار 240 مليار أورو، وأن لا يستخدم إلا في إطار الكوفيد19، مع الإبقاء على شروط السداد. كما رفضت ألمانيا والدول المنخفضة وضع نظام أوربوند الذي يسمح من تجميع الديون العمومية الأوروبية في نفس الحزمة، وهذا ما يؤدي بالدول الغنية أن تثقل نوعا ما ديونها لتخفيف ديون الدول المتضررة. [1]

نفس الأمر بالنسبة للتكتل الاقتصادي للآسيان الذي ركز قادتها في بيان رسمي على تكثيف الجهود من أجل إنقاذ الاقتصاد. حيث لم يتم إغلاق شامل للحدود بين الأعضاء، وقد حال ذلك دون اعطاء الأولوية للجانب الإنساني حيث قد ثبت بأن التنقل بين الذول من أهم أسباب تفشي الوباء بالعالم. وقد اقتصر التعاون إذن بين دول الآسيان بتبادل المعلومات، بل وقد قدمت حكومة الولايات المتحدة حوالي 18.3 مليون دولار في حالات الطوارئ الصحية والمساعدات الإنسانية للدول الأعضاء في الآسيان، مما يدل على أن دور المنظمة لازال محدودا في إدارة الأزمات ماديا واقتصاديا.

أما بنك التنمية الجديد التابع للتكتل الاقتصادي المعروف بإسم البريكس والذي يضم كلا من البرازيل،روسيا، الهند،الصين، جنوب افريقيا سارع إلى منح قرض للصين بقيمة 7 مليار يوان في إطار برنامج بنك التنمية الجديد للمساعدة الطارئة في مكافحة كورونا.

من خلال نموذجي البريكس والآسيان، يتبين لنا أن الإرادة السياسية للتضامن موجودة بين الدول الأعضاء في محاولة إيجاد حلول لأزمة انتشار فيروس كورونا بهذه الدول. غير أن الجانب الاقتصادي لايزال مسيطرا على الجانب الإنساني حيث أن الدعم بخصوص دول البريكس كان عبارة عن قرض، في غياب للمساعدات الطبية. [2]

ثالثا– التحرك المنفرد لمجابهة الأزمة:

في ظل فشل التضامن الدولي ومحدودية الهيئات الدولية في مجال إدارة الأزمة، شكل المستوى المحلي المجال المفضل للدول لمجابهة الوباء،في مجال المتابعة اليومية لتطوره وتبني عناصر محلية تساهم في

[1] كواتي فاطمة الزهراء، المرجع السابق، ص 359.

[2] سمر الخمليشي، "رهانات التعاون الدولي في ظل أزمة كورونا"، تقارير سياسية،المعهد المصري للدراسات، 17 أفريل 2020، ص 5،6.

التحكم في الوضعية الصحية.على المستوى الطبي وجدت أغلب الدول نفسها غير قادرة على توفير الأجهزة الطبية وأجهزة الفحص والدواء. وهنا ظهرت المبادرات المحلية لتعويض النقص الفادح بداية بالفحص السريع الذي وضع في قلب استراتيجيات مكافحة الكوفيد19 في العديد من الدول. ويمكن أن نذكر هنا جنوب افريقيا التي قامت بإنتاج الكواشف، والبرازيل التي طورت فحصها الخاص، أو السينغال وبوركينافاسو التي طورت أدوات فحص خاصة بها بتكلفة ضعيفة. ومن الملاحظ أن العلاقات الثنائية بين الدول قد توطدت خلال أزمة انتشار فيروس كورونا لكن فقط بين الدول التي كانت تتوفر فيما بينها علاقات اقتصادية واستراتيجية جيدة مسبقا.

وفي ظل هذا الوضع نشهد انطواء للدول عن نفسها الذي ترتب عنه فشل التضامن الدولي والذي تجلى في غلق الحدود، فالأولوية تمنح للمصالح الوطنية على حساب الدول الأخرى.مثلا فيما يخص تصدير بعض الأدوية التي تدخل في علاج الكوفيد19، فقد قررت فنلندة الاحتفاظ بالمركب الذي يدخل في صناعة دواء ايدروكسيكلووكين واستخدامه فقط في الإطار الوطني.كذلك بالنسبة للهند والصين والتي يمثلان لوحدهما نسبة 70/ و80/ من انتاج الدواء، فقد قررت في شهر مارس 2020 منع تصدير 26 دواء يدخل في علاج كوفيد19 كإجراء احترازي لعدم الوقوع في الندرة وتحقيق الكفاية في احتياجها من الدواء. هذه القيود أدت إلى قفز أسعار هاته الأدوية في أغلب الدول. [1]

كما أن التمويل بأجهزة الحماية من الوباء تشهد على فشل التضامن الدولي حتى داخل نفس الوحدة الجغرافية مثل الاتحاد الأوروبي، يتعلق الأمر بالعديد من عمليات مصادرة الدول للأقنعة الطبية وأجهزة التنفس الموجهة لدول أخرى التي كانت متضررة أكثر.ففي 5 مارس تم مصادرة حمولة من طرف فرنسا ب 4 مليون قناع موجهة من السويد إلى اسبانيا وايطاليا أكثر الدول تضررا. كذلك قامت جمهورية التشيك بمصادرة طلبية ايطالية من الصين تضم مئات آلاف من الأقنعة الطبية وأجهزة التنفس عند عبورها الأراضي التشيكية. [2]

وقد هاجم مسؤولون ألمان أمريكا لإعتراض طلبية بنحو 200 ألف قناع بمعمل شركة أمريكية بالصين، وقد اعتبر وزير الداخلية الألماني أندرياس جيزل هذا الحدث كعمل قرصنة حديثة وبان هذا الأمر مخالف للأعراف الدولية خاصة بين الشركاء بينما اتهم رئيس بلدية برلين الرئيس ترامب ب "" عدم التضامن" بعد الاستيلاء على الشحنة. عملية قرصنة أخرى تعرضت لها تونس عندما تمت سرقة شحنة من الموارد الطبية

[1] كواتي فاطمة الزهراء، المرجع السابق، ص 360.

[2] كواتي فاطمة الزهراء،المرجع نفسه، ص361.

والتعقيمية بالبحر من طرف إيطاليا حسب تصريح وزير التجارة التونسي في نفس اليوم الذي اقترح فيه الرئيس التونسي تقديم مساعدات طبية لإيطاليا خلال مكالمة هاتفية. وفي نفس السياق، اشترت الولايات المتحدة الأمريكية نقدا، ثلاثة أضعاف السعر، مخزونا من الأقنعة المخصصة لفرنسا مباشرة على مدرج المطار الصيني.طارت الطائرة في نهاية المطاف إلى الولايات المتحدة بدلا من فرنسا حسب تصريح رئيسي جهتين فرنسيتين. [1]

ونفس الشعار الذي طبقته الولايات المتحدة الأمريكية "أمريكا أولا" والذي يعني تمرير مصالحها قبل مصالح باقي الدول وعلى حساب المجتمع الدولي، سرعان ما تعمم في باقي الدول الغنية التي بإمكانها تطبيق الاستراتيجية الأمريكية بالنظر للإمكانيات التي تتوفر عليها، فسرعان ما توجهت الولايات المتحدة لعقد اتفاقيات لتمويل البحث مع الصناعة الصيدلانية مقابل تأمين الحصول التفضيلي على الدواء واللقاح. وقد قامت الولايات المتحدة بتمويل شركة " سانوفي"الفرنسية مقابل حجز طلبية تقدر ب600مليون جرعة، ونتيجة لذلك تدخلت الحكومة الفرنسية للحصول على تفسير من مدير الشركة،الذي صرح فيما بعد بأنه إذا رغبت فرنسا في الحصول التفضيلي على اللقاح يجب أن تتقاسم مخاطر تطوير اللقاح، من خلال تقديم دفع أولي على الطلبية للمساهمة في تخفيض تكلفة الإنتاج. مع العلم أن شركة" سانوفي" استفادت من قرض ب 130 مليون أورو من قرض الضريبة البحثي الفرنسي. [2]

كذلك اتجهت الولايات المتحدة لتمويل كل مخابر البحث الصيدلانية التي أحرزت تقدما في ايجاد اللقاح، فقد مولت اللقاح لشركة "سترازينكا" من أجل تأمين الحصول على 300 مليون جرعة من مليار الجرعة الأولى المنتجة على حساب احتياجات الدول الأخرى.هذه الاستراتيجية تم تبنيها من دول أخرى فالمملكة المتحدة قامت بتمويل شركة " سترازينيكا" أيضا مقابل الحصول التفضيلي على اللقاح.

وبالتالي بعيدا عن التضامن والتعاون الدولي الذي يتعهد به المسؤولون في إطار المؤسسات الدولية، فإن المصلحة الوطنية فقط هي السائدة في ظل هاته الأزمات على حساب مصالح الدول الجارة، أو حتى على حساب الدول الحليفة في نفس الفلك السياسي. [3]

[1] سمر الخمليشي،المرجع السابق،ص 4.

[2] كواتي فاطمة الزهراء،المرجع السابق،ص 361.

[3] كواتي فاطمة الزهراء، المرجع نفسه،ص 362،361

المبحث الثاني

العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية ما بعد كورونا

إن أزمة الانتشار الواسع النطاق لفيروس كورونا ، تركت آثارا وخيمة على جميع الأصعدة، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، وهزت روابط العلاقات الدولية بين العديد من الدول[1]، وعليه سنتطرق إلى العلاقات السياسية وإمكانية الحوكمة العالمية في المطلب الأول ثم العلاقات الاقتصادية الدولية مابعد أزمة كورونا في المطلب الثاني.

المطلب الأول

العلاقات السياسية وإمكانية اصلاح الحوكمة العالمية

هناك العديد من التنبؤات حول كيف تعيد جائحة كورونا تشكيل العالم، وتركز عليها المقالات على التوتر في عمق الشؤون الدولية، فمن ناحية ، انغلقت الدول داخليا كي تتعامل مع الوباء، و أغلقت حدودها وتذرعت بسيادتها، وزادت التوجهات القومية. ومن ناحية أخرى ، هناك اعتراف بأن المشاكل العابرة للحدود مثل الأوبئة تتطلب حلولا عبر وطنية على المستوى الدولي ويجب إعادة تفعيل الحوكمة العالمية. [2]

إن الحاجة إلى حكم عالمي واضح المعالم مترابط ومرن ومستعد للتحرك لمواجهة التحديات صار أمرا حتميا،في عالم أين التهديدات مترابطة، والتضامن في مصلحة الجميع.إن المشاكل والأزمات العابرة للحدود مثل الأزمة المناخية وتصاعد اللامساواة أو الجريمة السيبيرانية يتطلب تدخل عدة فاعلين:جماعات المصالح،شركات، ومنظمات ، وقطاعات كاملة لا تخضع للمفاهيم التقليدية للحكم العالمي.

ويستدعي اصلاح الحوكمة العالمية إلى إعادة التفكير في جزء واسع من حكم الصحة العالمية، ومن بينه مفهوم الملكية العالمية المشتركة التي تطرح في العديد من المناسبات على مستوى منظمة العالمية للصحة، باعتبار أن إتاحة إمكانية الحصول على لقاح فعال ضد كوفيد19 على نطاق أوسع وعلى قدم المساواة

[1] توري يخلف،" تداعيات أزمة وباء كورونا على العلاقات الدولية"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد التاسع، العدد الرابع، 2020، ص 361.

[2] مايكل كنزي ترجمة تامر نادي، التعاون الدولي في ظل جائحة كورونا–إطار السياسة–السياسات كمدخل تحليلي، مقال منشور على https//:arabprf.com/؟p=3047 تاريخ الزيارة يوم 2023/04/22 على الساعة 15:29.

يتطلب جعله ملكية عامة عالمية. ويبدو أن الدول تغتنم الفرصة في فترة الاضطراب هذه لتزود المنظمة بسلطات ملزمة، تسمح لها من فرض قواعد توزيع عادلة للتكنولوجيا الصحية على أساس منطق الصحة العمومية، كما أنه يتطلب إعادة التفكير في نظام البحث العلمي الدولي فيث إطار التصدي للسلطة الممنوحة للصناعة الصيدلانية. فلا ينبغي بأي حال من الأحوال أن يخضع ايجاد اللقاح وتصميمه للقطاع الخاص وحده. [1]

قد يكون هناك ارتدادا إلى الداخل خاصة من التوقع أن يصبح مصير العولمة موضع جدل واسع النطاق، في ظل الاتجاهات المضادة للعولمة التي فرضتها سياقات انتشار الفيروس، وإثبات مدى هشاشتها، وعدم القابلية للإعتماد عليها، وهو ما سيزيد الضغط باتجاه الارتداد للداخل وتحجيم الاندماج في النظام العالمي،ويتصل ذلك باتجاهات سابقة على أزمة كورونا لتحجيم مد العولمة وفرض الحمائية الاقتصادية وإغلاق الحدود أمام تدفقات الهجرة واللاجئين وتقييد التدفقات العابرة للحدود مع صعود التيارات اليمينية والشعبوية خلال الأعوام الماضية. [2]

المطلب الثاني

العلاقات الاقتصادية الدولية ما بعد أزمة كورونا

في ظل انتشار الفيروس، سجل النمو العالمي هبوطا حادا في الاقتصاد، والذي اقترب من حافة الركود[3]، ومع ذلك، وحتى في ظل اليقين الكبير الذي يخيم على مسار الجائحة، مؤشرات الخروج من الأزمة تتضح يوما بعد يوم. وبفضل الدعم الإضافي من المالية العامة في بعض الاقتصادات الكبيرة، وخاصة في الولايت المتحدة، حدث مزيد من التحسن في الآفاق المتوقعة. [4]

لايزال التعافي الاقتصادي العالمي جاريا في وقت تشهد فيه الجائحة موجة عدوى جديدة. ويبدو أن التصدعات التي أحدثها مرض كوفيد-19 ستستمر أطول- فمن المتوقع أن تترك مظاهر التباعد قصيرة الأجل بصمات دائمة على الأداء متوسط الأجل. وتمثل إتاحة اللقاحات والدعم المبكر الذي تقدمه السياسات

[1] كواتي فاطمة الزهراء، المرجع السابق، ص 363.

[2] أحمد فايز الهرش،" أزمة فيروس كورونا:العولمة ودور جديد للدولة اقتصاديا"، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد الثالث، العدد الثاني، 2020، ص 240.

[3] توري يخلف، المرجع السابق، ص 362.

[4] كواتي فاطمة الزهراء، المرجع السابق، ص 364.

المحركين الأساسيين وراء الفجوات. ومن المتوقع أن يحقق الاقتصاد العالمي نموا قدره 5.9/ في 2021 و 4.9/ في 2022، أي انخفاض قدره0.1 نقطة مئوية في 2021 عما ورد في تنبؤات يوليو 2021. ويعكس تخفيض التوقعات لعام 2021 الخفض المتعلق بالاقتصادات المتقدمة– والذي يرجع جزئيا غلى الانقطاعات في سلاسل الإمداد– وكذلك المتعلق بالبلدان النامية منخفضة الدخل، الذي يرجع في معظمه إلى تفاقم ديناميكية الجائحة. ويتوازن هذا التخفيض جزئيا مع تحسن الآفاق قصيرة الأجل في بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المصدرة للسلع الأولية. وقد زاد عدم اليقين بشأن مدى السرعة التي يمكن بها التغلب على الجائحة، نتيجة لسرعة انتشار سلالة" دلتا" ومخاطر ظهور سلالات متحورة جديدة.وأصبح الاختيار بين بدائل السياسات أكثر صعوبة، نظرا لمحدودية المجال المتاح للتصرف. [1]

وبفضل إجراءات السياسة غير المسبوقة، أمكن تجنب الضغط المالي النظامي إلى حد كبير حتى الآن – وهو الضغط الذي يصاحب الضرر الاقتصادي طويل الأمد، غير أن مسار التعافي لا يزال محفوفا بالتحديات، وخاصة بالنسبة للبلدان التي تمتلك حيزا ماليا محدودا، ويزداد صعوبة بسبب التأثير المتفاوت للجائحة.

وهناك تباعد في مسارات التعافي الاقتصادي بين البلدان والقطاعات، مما يعكس التفاوت في الاضطرابات الناجمة عن الجائحة ومدى الدعم المقدم من السياسات لمواجهتها. ولا تعتمد الآفاق المرتقبة على نتيجة المعركة بين الفيروس واللقاحات فحسب إنما ترتهن أيضا بمدى قدرة السياسات الاقتصادية المطبقة في ظل درجة عالية من عدم اليقين على الحد بصورة فعالة من الضرر الدائم المترتب على هذه الأزمة غير المسبوقة. ومن المتوقع أن يبلغ النمو العالمي 6/ في عام 2021، ثم يتراجع إلى 4.4/ في عام 2022. ويلاحظ أن التوقعات لعامي 2021 و 2022 أقوى مما ورد في عدد أكتوبر 2020 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ويرجع هذا الرفع للتوقعات إلى الدعم المالي الإضافي في بضعة اقتصادات كبيرة، والتعافي المرتقب بفضل اللقاحات في النصف الثاني من عام 2021، واستمرار تطريع النشاط الاقتصادي لمقتضيات التنقل المحدود. وتخضع هذه الآفاق المتوقعة لدرجة كبيرة من عدم اليقين، ارتباطا بمسار الجائحة، ومدى فعالية دعم السياسات في توفير جسر نحو استعادة الأوضاع الطبيعية اعتمادا على توافر اللقاح، وتطور الأوضاع المالية. [2]

[1] صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2021، تاريخ التصفح 2023/04/22.

[2] صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أفريل 2021، تاريخ التصفح 2023/04/22.

ومن اللافت للانتباه أننا نشهد عهد دعوة الدولة المتدخلة بقوة في الاقتصاد من خلال شراء بعض أصول الشركات الخاصة بسبب تعرض الكثير منها إلى الإفلاس الذي يهدد استقرار الاقتصاد الكلي[1]. كما أن وزارات المالية والمؤسسات العامة المعنية بالقطاع الاقتصادي عاد دورها في توجيه الاقتصاد بما يخدم المرحلة، وتصدت البنوك المركزية للجائحة من خلال سلسلة من القرارات لتوفير السيولة للقطاعات وتمويل المشروعات الصغرى وتخفيض الفوائد. [2]

وتشير تقارير دولية أنه على مدار العقد الماضي، تضاعفت أهمية المؤسسات المملوكة للدولة بين مؤسسات العالم الكبرى، فقد أصبحت أصولها بالغة 45 تريليون دولار أمريكي تشكل الآن 20/ من مجموع الأصول.والمؤسسات المملوكة للدولة موجودة في كل بلد في العالم تقريبا– حيث يصل عددها إلى الآلاف في بلدان مثل ألمانيثا وإيطاليا وروسيا، وقد جاء نمو المؤسسات المملوكة للدولة على الساحة العالمية في الآونة الأخيرة كنتيجة أساسية لصعود الاقتصاد الصيني– حيث لا يزال لهذه المؤسسات دور كبير– إلى جانب اقتصادات الأسواق الصاعدة الأخرى.

أما اللافت بالأمر فتكرار دعوات المؤسسات الدولية على تدخل أكبر للدولة في الاقتصاد أثناء جائحة كورونا بعد أن كانت التوصية المتكررة لها للبلدان النامية القيام بخصخصة المؤسسات العامة وتشجيع القطاع الخاص ورفع يد الدولة عن الاقتصاد، من ذلك دعوة البنك الدولي الحكومات إلى أن تتحمل الأعباء الناجمة عن كثير من الخسائر، وقد يتطلب التغلب على الخسائر أن تمتلك حصصا في مؤسسات القطاع المالي، ومصادر التوظيف المهمة استراتيجيا من خلال إعادة رسملتها،وستكون هذه المساندة حيوية للحفاظ على الوظائف وتهيئة الظروف للتعافي، غير أنه يجب أن تكون هذه الإجراءات شفافة، وينبغي وضع ترتيبات قوية لإدارة الأصول التي جرى الحصول عليها حديثا، والاقتداء بأفضل نماذج صناديق الثروة السيادية وشركات إدارة الأصول. [3]

القيود التي فرضتها الدول على التعاملات التجارية نتيجة انتشار الوباء ستفرض نموذجا جديدا للعولمة أطلق عليه عولمة التباعد الدولي بمعنى سيكون نموذجا ذا طابع محلي يحافظ على قدر من الترابط مع العالم لكنه سيبقى على مسافة فاصلة.

[1] كواتي فاطمة الزهراء، المرجع السابق، ص 366.

[2] أحمد فايز الهرش، المرجع السابق، ص 241.

[3] أحمد فايز الهرش، المرجع نفسه، ص 242.

إن مجمل التغيرات الحاصلة ستحد بالتأكيد من حركة التنقل المادي خصوصا ما يتعلق بحركة البشر باعتبارها السبب الرئيسي لانتشار كورونا بهذه السرعة، كما ستعيد تلك التغيرات توزيع سلاسل الإمدادات، عبر صياغة نموذج جديد لتخصيص الإنتاج بين الدول، بما يقلل الانكشاف على العالم الخارجي، ويجنب نقاط الضعف في السلاسل القائمة حاليا وهو ما سيعيد صياغة مفهوم العلاقات الاقتصادية بين الدول حيث سيكون تركيز الحكومات منصبا على اقتصاداتها الوطنية أولا مع قدر من العلاقات مع العالم الخارجي حيث تكون العلاقات تمارس بشكل غير مادي وكذلك التوسع في تجارة الخدمات ونقل التكنولوجيا واستقدام المعرفة من الخارج. [1]

[1] أحمد فايز الهرش، المرجع السابق، ص 240،241.

خلاصة الفصل:

يعد التعاون الدولي السبيل الوحيد للمجتمعات الدولية لتجاوز أزماتهم ومشاكلهم المشتركة، وتنظيم علاقاتهم وتفاعلاتهم المختلفة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية الناجمة عن تداعيات العولمة، في إطار من الاحترام المتبادل وقبول الآخر والعمل على إيجاد عالم أفضل للأجيال القادمة. وتأتي جائحة كورونا التي عصفت بالعالم، والتي تعد أسوء أزمة بعد الحرب العالمية الثانية لتكشف عن فشل ذريع للتعاون والتضامن الدولي بمختلف مؤسساته وآلياته في احتواء الأزمة والقضاء عليها، تاركا المجال للتحرك المنفرد للدولة التي فضلت الانكفاء على ذاتها والاعتماد على قدراتها في التعامل مع الجائحة، والقيام باعتداء الدول بعضها من خلال قرصنة شحنات المعدات الطبية في إطار ما يسمى بالقرصنة الدولية، تدفعها المصلحة الخاصة حتى ولو كان الأمر على حساب الدول الأخرى.

انطلاقا من هذا الوضع الدولي الصعب والقائم، تتعالى الأصوات في مختلف المنابر الدولية داعية إلى إعادة النظر الجادة في أسس وآليات التعاون الدولي وإصلاح الحوكمة العالمية لما بعد كورونا، فالعالم بحاجة إلى تعددية أطراف أقوى وذات نوعية والتي تعمل بفعالية تستفيد منها كافة الشعوب، وإلى حكم عالمي واضح المعالم مترابط ومرن ومستعد للتحرك لمواجهة التحديات المستقبلية. لكن ماهو مرجح حسب بعض الدارسين للوضع الدولي الحالي، أن الدولة الوطنية في مرحلة ما بعد كورونا ستختلف لتصبح تعتمد أكثر فأكثر على امكاناتها ومواردها الخاصة، وتتدخل بعمق وقوة في إدارة الشأن العام من الصحة إلى الاقتصاد، وبالتالي سيكون هناك دور أكبر للدولة.

خاتمــة

خاتمة:

لقد كشفت تداعيات فيروس كورونا على أهمية إعادة النظر في شكل العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية والإنسانية بين مختلف أشخاص القانون الدولي، إذ أصبح هناك الحديث عن إعادة ترتيب الأولويات، فضلا عن التغير في شكل التعاون بين الدول وهذا نتيجة للفشل الذريع للنظام الدولي ومعه منظمة الأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية على مدار الأشهر السابقة في احتواء فيروس كورونا، رغم الجهود الكبيرة التي تم بذلها للتقليل من الخسائر البشرية في مواجهة هذه الجائحة.

وقد بات يتعين على جميع أشخاص القانون الدولي العام الاستفادة من التجارب السابقة في مكافحة الأمراض والأوبئة والتصدي لهذا الفيروس ومكافحته بأقل خسائر ممكنة، حيث أن تداعيات هذا الوباء تتطلب تكاثف الجهود الدولية جميعا من دول، ومنظمات دولية حكومية وغير حكومية والتعاون من أجل السيطرة عليه، ومن ثمة التعامل مع تبعاته الاقتصادية والاجتماعية التي ستكون أكثر خطورة منه وقد توصلنا من خلال دراستنا هذه إلى عدة نتائج ومن أهمها:

- إن جائحة كورونا تشكل خطرا عالميا ولها تداعيات على جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمالية، ويجب ألا تقتصر مواجهتها في إطار الدولة الواحدة وفق قوانينها الوطنية من إعلان حالة الطوارئ وغلق الحدود وإجراءات الحجر، بل يتطلب ذلك عملا جماعيا أكثر جدية على المستوى الدولي.
- تعتبر منظومة التعاون الدولي من الآليات التي تسعى من خلالها فواعل النظام الدولي لمواجهة الأخطار ذات البعد العالمي، والمهددة للسلم والأمن الدوليين.
- لا يمكن التأكد من فعالية منظومة التعاون الدولي إلا باجتياز تجربة حقيقية على نطاق عالمي، وقد كشفت اختبار جائحة كورونا وأسئلتها المتعددة عن جملة من النقائص التي تعتري هذه المنظومة.
- أثبتت أزمة كورونا الحاجة الملحة والضرورية إلى تكثيف الجهود الدولية والعالمية، من أجل بناء منظومة صحية أكثر قوة وصلابة، لمواجهة أخطار مختلف الأزمات الصحية التي تهدد البشرية جمعاء على حد سواء.
- لقد وضعت جائحة كورونا منظومة التعاون الدولي على المحك، وأثار شح المعلومات وتضاربها، الشكوك والأنانية ضمن سلوكات الدول. كما أبانت على محدودية المؤسسات الدولية، وكشفت هشاشة مبدأ التضامن الدولي الذي يعتبر حجر الأساس الذي تقوم عليه تلك المؤسسات، وكذا السياسات التعاونية.
- إن مستقبل البشرية قائم على فسخ المجال لنهج يعترف بالاعتماد المتبادل، وأسبقية العمل الجماعي، والاقتناع بأن المشاكل المصيرية التي تواجهها اليوم سواء على نطاق الأوبئة البيولوجية أو غيرها، تستدعي تعاون وتنسيق على مستوى عالمي من جميع الدول والمنظمات الدولية والكيانات غير الحكومية.

- إن الاختلالات والظواهر المشينة التي رافقت ظهور وباء كورونا و انتشاره، ثم تكررت في أثناء مجابهته، تؤكد على ضرورة مراجعة منظومة التواصل الدولي الشفاف، لأن التراخي في هذا الشأن يعزز حالات الشك، ويفعل النزعة الأنانية والانكفاء القطري، ويرهن تفعيل التعاون الدولي، بل ويهدد الأمن والسلم الدوليين.
- لقد أثبتت جائحة كورونا أن اللاتعاون لم يكن غائبا على المستوى الدولي فحسب، بل إن النظم الإقليمية أثبتت أنها غير مستعدة للقيام بتنسيق وتعاون يتناسب وخطورة الظرف الراهن، كما كان مع الإتحاد الأوروبي والعالم العربي.
- لقد أكدت جائحة كورونا بما لا يدع مجالا للشك، مدى أهمية تبادل المعلومات الصحية بأعلى قدر ممكن من السرعة والشفافية.
- وعلى صعيد آخر، فتحت جائحة كورونا المجال لمراجعة المقاربات النظرية، وتصويب طروحاتها بخصوص ظاهرة التعاون الدولي.

وفيمايلي سنقدم بعد الإقتراحات والتي من شأنها أن تساهم في الحد من انتشار هذه الجائحة والمتمثلة فيمايلي:

- ضرورة أن تقام العلاقات الدولية على مبدأ التضامن والتعاون والمنطق والعقلانية والرغبة في التعاون المتبادل في مختلف المجالات، وخاصة في المجال الصحي حيث أثبتت جائحة كورونا أن الفيروسات أخطارا عابرة للحدود تتطلب تكاثف الجهود الدولية لمكافحتها.
- تعزيز التضامن والتعاون الدوليين بات مسؤولية الجميع ليس فقط على الدول وإنما حتى على المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ، في ظل جائحة كورونا التي باتت تهدد العالم أجمع.
- تكثيف التعاون الدولي بين المخابر العالمية لتطوير عالج للقاح المضاد للفيروس.
- ضرورة المراجعة العاجلة لخطط التأهب في حالة التعرض مجددا لموجات جديدة للفيروس أو فيروسات أخرى على المستوى الوطني والدولي.
- العمل على تبادل الخبرات بين الجامعات ومراكز البحث والمخابر مع الدول الأكثر تطورا في المجال الصحي لتصنيع لقاح مضاد لفيروس كورونا في أقرب وقت.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع

أولا- المصادر:

أ -القرآن الكريم:

1- سورة المائدة، الآية2.

ثانيا- المراجع:

أ-الكتب:

1-ديفيد هارفي ترجمة وليد شحادة، الوجيز في تاريخ النيوليبرالية، الطبعة الأولى، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2013.

2- عادل يحي، الأحكام العامة للتعاون الدولي في مكافحة الجريمة، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية،القاهرة، 2013 .

3- شحاتة علاء الدين، التعاون الدولي بمكافحة الجريمة المنظمة ،الطبعة الأولى، إيتراك للنشر والتوزيع،القاهرة، 2000.

ب-المقالات:

1- البياتي عزيز عدنان – العبيدي مثنى فائق ،" التعاون الدولي في ظل جائحة كورونا"، مجلة السياسة العالمية، المجلد الخامس، العدد الثاني، 2021.

2- الهرش أحمد فايز ،" أزمة فيروس كورونا:العولمة ودور جديد للدولة اقتصاديا"، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد الثالث، العدد الثاني، 2020.

3- النعيمي أحمد نوري ، " البنيوية العصرية في العلاقات الدولية"،مجلة العلوم السياسية .

4- الخمليشي سمر ، "رهانات التعاون الدولي في ظل أزمة كورونا"، تقارير سياسية،المعهد المصري للدراسات، 17 أفريل 2020.

5- إنجي أحمد عبد الغني مصطفى،"أثر السياسات الدولية على إدارة منظمة الصحة العالمية لأزمة كورونا"،المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية،جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، المجلد السادس، العدد الثاني عشر،2021.

6- بوجعدار إلهام، "دور صندوق النقد الدولي في دعم الدول لمواجهة تداعيات فيروس كورونا"، مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي،المجلد التاسع،العدد الثاني، جوان 2022.

7- بوكورو منال- منصوري محمد،"دور الجهود الدولية في مكافحة فيروس كورونا المستجد-covid 19"، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد الرابع والثلاثون، عدد خاص .

8- دربال رقية- موسى كاسحي،"صندوق النقد الدولي ودوره في علاج الأزمات الاقتصادية- أزمة فيروس كورونا سنة 20202 نموذجا-"، مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، قسنطينة، المجلد ستة وثلاثون، العدد الثالث،2022.

9- طهراوي لامية- شرقي محمود،" امتداد التنافس الصيني الأمريكي إلى منظمة الصحة العالمية أثناء جائحة كورونا "، دفاتر البحوث العلمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة02، الجزائر،المجلد العاشر، العدد الثاني،2022.

10- ياحي مريم،"ضرورة التعاون الدولي الجنائي لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد الحادي عشر، العدد الأول.

11- كواتي فاطمة الزهراء،"التعاون الدولي ورهان جائحة كورونا"، دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية،جامعة لونيسي علي،البليدة 2، المجلد السادس، العدد الأول ، 2022.

12- منعم خميس مخلف،" الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية الإفتراضات والتصنيفات والأسس- رؤية تحليلية-"، دراسات دولية،العدد التاسع والخمسون.

13- مقراني جمال،" التعاون الدولي في أحكام المحكمة الجنائية الدولية"، مجلة البحوث والدراسات، المجلد الخامس عشر، العدد الأول،2018.

14- سحر عبد- أسماء مليجي،" دفع النمو الاقتصادي لمصر في ظل تداعيات أزمة كورونا"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط.

15- عينوش أسامة - عميري عبد الوهاب ،" التعاون الدولي في ظل جائحة كورونا: تحليل لتحديات وفرص الاعتماد المتبادل الدولي المعقد"، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد الثالث عشر، العدد الخامس، أكتوبر 2021.

16- عمران عمر علي،" الصراع والتعاون في العلاقات الدولية: الإسهامات النظرية للنقاش بين الواقعية الجديدة وبين الليبرالية الجديدة"،مجلة العلوم الإنسانية لجامعة زاخو، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة دهوك، العراق،المجلد الثامن، العدد الرابع،2020.

17- قاسمي سمير،" دور منظمة الأمم المتحدة في ظل انتشار فيروس كورونا "، المعيار، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني،جوان 2020.

18- راضي سمير حسام ،"مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية"،مجلة العلوم السياسية، العدد الخامس والأربعين، 2012.

19- رمضان محمد ،" دور منظمة الصحة العالمية في مقاومة وباء كورونا في ضوء قواعد القانون الدولي العام"، مجلة القانون والاقتصاد،كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ملحق العدد الرابع والتسعون.

20- توري يخلف،" تداعيات أزمة وباء كورونا على العلاقات الدولية"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد التاسع، العدد الرابع، 2020.

21- غنيم عبد الرحمن علي إبراهيم ،" التعاون الدولي لمجابهة الوباء العالمي كوفيد19"، مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد الثاني والثلاثون،2020.

ج-الرسائل العلمية:

- **أطروحات الدكتوراه:**

1- القحطاني خالد بن مبارك القروي، التعاون الأمني الدولي ودوره في مواجهة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، أطروحة دكتوراه، قسم فلسفة العلوم الأمنية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2006.

2- محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس، أطروحة دكتوراه،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر ،باتنة،2015/2014، ص192.

- **مذكرات الماجستير:**

1- حشاني فاطمة الزهراء ، النزاعات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة على ضوء الاتجاهات النظرية الجديدة،مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008/2007.

2- رنا مزهر خالد، أطر الرسائل الاتصالية لمنظمة الصحة العالمية المتعلقة بجائحة (كوفيد-19)- دراسة تحليلية -(فيسبوك-تويتر-نموذجا)، مذكرة ماجستير ،كلية الإعلام، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، عمان، 2021.

- **مذكرات ماستر:**

1- زرموت مالك،التعاون الجزائري الصيني في مكافحة جائحة كورونا covid19، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس،مستغانم، 2021/2020.

2- طلبة عبد العزيز، تداعيات جائحة فيروس كورونا على الدول العربية- دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،2022/2021.

3- لونيسي جمال، المنظمات الدولية العالمية، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019/2018.

4- مويلحي عبد الحق- طالب أحمد، التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة المنظمة، مذكرة ماستر،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2021/2020.

5- مساعدية عائشة ، دور منظمة الصحة العالمية في تعزيز الأمن الصحي العالمي في ظل جائحة كورونا(كوفيد19)، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2022/2021.

6- مقدر منيرة، التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة، مذكرة ماستر،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2015/2014.

7- سيساوي طارق ، تداعيات أزمة كورونا على الاقتصاد العالمي- دراسة تحليلية-، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2021/2020.

8- سخري جهينة، منظمة الصحة العالمية وصناعة السياسة العامة الصحية في ظل كوفيد19 في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي،2021/2020.

9- ضيف الله عبد الحليم،مبدأ التعاون الدولي ودوره في مكافحة الجرائم الدولية، مذكرة ماستر،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2021/2020.

د-محاضرات:

1- بوكورو منال، ماهية التعاون الدولي وأساسه القانوني، محاضرات في مقياس قانون التعاون الدولي، كلية الحقوق، الإخوة منتوري، قسنطينة 2023/2022.

2- رويبح حياة ،مفاهيم أساسية في التعاون الدولي ومجالاته، محاضرات في مقياس التعاون الدولي في مجال الطاقة،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيجل.

هـ- تقارير:

1- صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أفريل 2021، تاريخ التصفح 2023/04/22.

2- صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2021، تاريخ التصفح 2023/04/22.

و- مواقع إلكترونية:

1- البستاني جاد مصطفى وآخرون، مستقبل النموذج الليبرالي في عالم ما بعد كورونا، دراسة بحثية على موقع المركز الديمقراطي العربي، مقال منشور على https //:democraticac.de/?p=66230 &.fbclid تاريخ الزيارة يوم 2023/04/08 على الساعة 15:14.

2- المعموري علي عبد الخضر محمد ، عالم ما بعد كورونا.. الحاجة إلى قيادة جديدة، دراسة بحثية على موقع المركز الديمقراطي العربي، مقال منشور على https //:democraticac.de/?p=65975&.fbclid=IwAR10yNWGaksfFR3juRWs9blqVw-U5YJG9wE9wE9zJLvPiy36SAhnRc1K3LRaZu تاريخ الزيارة يوم 2023/04/08 على الساعة 15:03.

3- بوصوف عبد الله ، هل تغير كورونا خارطة العلاقات الدولية مستقبلا، دراسة بحثية على موقع الديمقراطي العربي، مقال منشور على https: //www.mre24.com تاريخ الزيارة يوم 2023/04/08 على الساعة 15:34.

4- وراشي محمد ، مبدأ التضامن الدولي خلال الأزمة الوبائية العالمية، دراسة بحثية على موقع الديمقراطي العربي، مقال منشور على https//:democraticac.de/?p=70444 تاريخ الزيارة يوم 2023/04/08 على الساعة 15:29.

5- مايكل كنزي ترجمة تامر نادي، التعاون الدولي في ظل جائحة كورونا–إطار السياسة–السياسات كمدخل تحليلي، مقال منشور على https//:arabprf.com/?p=3047 تاريخ الزيارة يوم 2023/04/22 على الساعة 15:29.

6- ضحى مهند علي، الكورونا بين الاتجاهات الأمريكية– الصينية والواقع، دراسة بحثية على موقع المركز الديمقراطي العربي، مقال منشور على :

https ://democraticac.de/?p=65453&fbclid=lwAR2DF6qRn4e9bdWJBdTQqEdXOT1wnuLayciz7sOf-luxhXvC58WLopnSPc تاريخ الزيارة يوم 2023/04/08 على الساعة 14:4 .

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنـــوان	الصفحة
البسملة	
شكر و تقدير	
إهداء	
مقدمة	أ- ز
أولا: أهمية الدراسة	ب
ثانيا: أسباب اختيار الموضوع	ب
ثالثا:طرح الإشكالية	ب
رابعا: فرضيات الدراسة	ج
خامسا: أهداف الدراسة	ج
سادسا: تحديد مفاهيم ومصطلحات الدراسة	ج
سابعا:منهج الدراسة	هـ
ثامنا: الدراسات السابقة	هـ
تاسعا: صعوبات الدراسة	ز
عاشرا:تقسيم الدراسة	ز
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتعاون الدولي في ظل جائحة كورونا	**10**
المبحث الأول:التعاون الدولي وفقا لنظريات العلاقات الدولية	11
المطلب الأول: تعريف التعاون الدولي	11
المطلب الثاني: التعاون الدولي حسب النظرية الواقعية الجديدة	15
المطلب الثالث:التعاون الدولي حسب النظرية المؤسساتية النيوليبرالية الجديدة	18
المبحث الثاني:التضامن الدولي بين التفعيل والتعطيل خلال الجائحة	24
المطلب الأول:الصين بين مواجهة الوباء والعمل الإنساني الكبير	24
المطلب الثاني: غياب التضامن بين دول الإتحاد الأوروبي	27
المطلب الثالث: جهود الإتحاد الإفريقي	29
خلاصة الفصل	31
الفصل الثاني: آليات التعاون الدولي لمجابهة كورونا	**33**
المبحث الأول: التعاون الدولي ومجابهة جائحة كورونا	34
المطلب الأول: تداعيات جائحة كورونا	34

المطلب الثاني:دور الجهود الدولية ومكافحة فيروس كورونا المستجد	36
المبحث الثاني:العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية ما بعد كورونا	51
المطلب الأول:العلاقات السياسية وامكانية اصلاح الحوكمة العالمية	51
المطلب الثاني:العلاقات الاقتصادية الدولية ما بعد أزمة كورونا	52
خلاصة الفصل	56
خاتمة	58
قائمة المصادر والمراجع	61
فهرس المحتويات	67
ملخص الدراسة	

ملخص :

جاءت هذه الدراسة بهدف تسليط الضوء على مدى التعاون الدولي بين الدول في مواجهة (كوفيد-19) والمتعارف عليه باسم فيروس كورونا، لكونه يعتبر وباء يداهم جميع دول العالم دون استثناء، وألحق بالدول خسائر كبيرة على مختلف الأصعدة والمستويات، لذلك يتعين على الدول الاستفادة من التجارب السابقة في مكافحة الأمراض والأوبئة والتصدي لهذا الفيروس. ومكافحته بأقل خسائر ممكنة، حيث أن هذا الوباء يتطلب تكاثف الجهود الدولية والتعاون من أجل السيطرة عليه، ومن ثم التعامل مع تبعاته التي ستكون أكثر خطورة منه.

Abstract:

This study came with the aim highlighting the extent of international cooperation between countries in facing the epidemic (covid19) , which is known as the Corona virus because it is considered a pandemic that rocks all countries of the world without exception , and the right of countries to great losses at various levels and levels, therefore countries must benefit from previous experiences in combating diseases and epidemics,addressing and controlling this virus with the least possible losses,as this epidemic requires the intensification of international efforts and cooperation in order to control it, and then deal with its consequences, which will be more dangerous than it.